الأمم المتحدة

A/C.1/57/PV.4

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

المحاضر الرسمية

اللجنة الأولى

الجلسة ٤

الأربعاء، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سمكولا كوانوكا ..... (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن نبدأ عملنا، أود أن أبلغ أعضاء اللجنة بأن أمامهم نسخا غير رسمية لمذكرة من أمين اللجنة الخامسة موجهة إلى أمين اللجنة الأولى، مع نسخة من الفقرة ٢٩٨ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الثانية والأربعين (A/57/16)، فيما يتعلق بالاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي قدمتها تلك اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين بشأن التقييم المتعمق لبرنامج نزع السلاح (الوثيقة E/AC.51/2002/6). وهذه الوثيقة الأخيرة يمكن الحصول عليها من كابينة توزيع الوثائق المخصصة للوفود.

بنود جدول الأعمال ٥٧ و ٥٨ و ٦٠ إلى ٧٣

مناقشة عامة لجميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد موسامباشيم (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): أشارك سائر الوفود التي تكلمت قبلي في تهنئتكم، سيدي، على انتخابكم عن جدارة رئيسا لهذه اللجنة البالغة الأهمية. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لسلفكم، السفير أندريه إردوس، ممثل هنغاريا، على ترؤسه اللجنة أثناء الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وإضافة إلى ذلك، أرحب ببقية أعضاء المكتب الذين أؤكد لهم كامل التعاون من وفد بلادي. وأرحب ترحيبا خاصا بممثلي سويسرا وتيمور – ليشتي، اللتين تنضمان إلينا بوصفهما الدولتين العضوين الـ ١٩٠ والـ ١٩١ في الأمم المتحدة.

لقد انقضى عام منذ اجتمعنا آخر مرة في ظل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المفجعة. وقد كشف ذلك الرعب عن مدى ضعفنا الجماعي أمام التهديدات الجديدة التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليين. ومن ثم، فمن المتوقع من اللجنة في هذه الدورة أن تشجع التعددية وتعززها باعتبارها مبدأ أساسيا في جهودنا المشتركة لمنع تلك التهديدات من تعريض السلام والأمن الدوليين للخطر. فالتعددية ستمكن المجتمع الدولي من تهيئة ظروف السلام والأمن التي تعد شروطا مسبقة لازمة للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية التي تمس الحاجة إليها في معظم البلدان الممثلة هنا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-61505 (A)

واللجنة الأولى هي محفل الأمم المتحدة الذي يمكن أن يسهم في خلق المناخ الدولي الإيجابي المطلوب من خلال طريقة معالجته للتحديات التي تواجه البشرية اليوم. ويرى وفد بلادي أن تعزيز التعددية سينهض بدور الأمم المتحدة في الشؤون العالمية. وقد أكد على تلك النقطة رؤساء الدول أو الحكومات قبل سنتين في إعلان الألفية. والبلدان التي نمثلها تتطلع إلى برنامج لنزع السلاح يعتمد أساسا على تحقيق نتائج، ويوفر الأمل لمستقبل أبنائنا الذين ندين لهم بعالم ينعم بالاستقرار والازدهار.

وينبغي أن يكون هدف اللجنة في هذه الدورة استخدام التعددية كوسيلة لتعزيز المعايير العالمية التي تمكننا بشكل جماعي من القضاء على التهديدات التي يتعرض لها السلام والاستقرار. ومعا، يمكننا أن نقضي على أخطر أسلحة الدمار الشامل التي يمكن أن يستخدمها الإرهابيون. ووضع ضوابط لتقييد استحداث أسلحة الدمار الشامل وإنتاجها وانتشارها، من شأنه أن يأتي بالأمل إلى العالم. هذا فضلا عن أن جهود نزع السلاح يمكن أن تنهض بهدف منع نشوب الصراع، وتسوية الصراعات بالوسائل السلمية.

كان العالم في السنة الماضية منشغلا بالكفاح ضد الإرهاب الدولي. وكان بلدي يتعاون، وما زال مستعدا للتعاون، مع البلدان الأخرى في هذا الكفاح على الصعيدين الإقليمي والدولي. ومع ذلك، فإن هذه الجهود لن يكون لها أي معنى إلا إذا كانت فعالة في منع الجماعات الإرهابية من الحصول على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد، لا بد من ضمان أن تضاعف المؤسسات المتعددة الأطراف جهودها لتحقيق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في بقاع عديدة من العالم، باعتبار ذلك وسيلة لمعالجة سبب من الأسباب الكثيرة التي تؤدي إلى نشوب الصراع.

ومما يقلق وفد بلادي أن الأسلحة النووية ما زالت تهيمن على الاعتبارات الاستراتيجية للدول الكبرى الأعضاء في الأمم المتحدة. وزامبيا ملتزمة، من جانبها، بهدف القضاء التام على جميع الأسلحة النووية. ذلك أن أي مذهب عسكري يرتكز على الأسلحة النووية لا يتسق مع سلامة ولا مع تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار الذي ما فتئ بلدي يلتزم به منذ ٣٥ عاما.

وفي المقابل، تتوقع زامبيا من الدول النووية الخمس أن تتخذ خطوات فورية في سبيل الإزالة الكاملة لترساناتها النووية. ومن المؤسف أنه ما زالت هناك دلائل مثيرة للجزع تنم عن مواصلة استحداث أجيال جديدة من الأسلحة النووية. وإذا لم يتم وقف هذا الاتجاه على سبيل الاستعجال، فإنه سيستمر في تقويض منجزات الماضي التي حققها المجتمع الدولي في هذا المجال المهم. وأود أن أرحب بالمعاهدة الجديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي الموقعة في أيار/مايو ٢٠٠٢، بشأن تخفيض القوات الهجومية الاستراتيجية. وتأمل زامبيا في أن يشهد العالم مبادرات ثنائية عديدة من هذا النوع.

ويود وفد بلادي أن يهيب بجميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي المعاهدة ذات الصلة، المتعلقة بالحظر الشامل للتجارب النووية، أن تقوم بذلك. وحينئذ فقط سيكون هناك معنى للهدف النهائي المتمثل في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في كل القارات الخمس. ومن هذا المنطلق، يرحب وفد بلادي بقرار كوبا الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويأمل وفد بلادي في أن تقتدي بلدان أخرى بكوبا وتصبح أطرافا في نظام عدم الانتشار.

وتود زامبيا أن تطلب إلى مؤتمر نزع السلاح أن يضاعف جهوده من أجل إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وعلى المؤتمر أيضا أن يعطي أولوية قصوى لمسألة إزالة العقبات التي تعترض إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض على اتفاقية لنزع السلاح النووي. ولا يزال وفدي يشعر بقلق عميق من بطء التقدم بشأن وضع اتفاقية لنزع السلاح.

وكما تدرك اللجنة، فإن الأسلحة التقليدية – وبخاصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة – هي أكثر الأسلحة استعمالا في كثير من الصراعات. وفي ضوء ذلك، تواصل حكومة بلادي دعم سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والمشاركة فيه. ومع أن بلدي، بسبب التدني المستمر في أداء اقتصاده الوطني لم يتمكن من حيازة أسلحة جديدة، فإن الحكومة تواصل دعم عملية نزع السلاح فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، لأن تلك الأسلحة هي المسؤولة عن تدمير الحياة والممتلكات في العديد من الصراعات وخاصة في أفريقيا.

وتواصل زامبيا تأييد الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الشفافية وتدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي والدولي. وزامبيا، في هذا الصدد، ملتزمة بأن تدعم وتنفذ بالكامل برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. ومن رأي حكومة بلادي أنه إذا احترمت جميع الدول – ولا سيما الدول المنتجة لهذه الأسلحة – التزاماتها، سيتسنى في الغد القريب القضاء على التهديد الذي يشكله هذا النوع من الأسلحة. وترجو زامبيا أن تفي جميع الدول الممثلة في اللجنة بالتزاماتها بموجب برنامج العمل المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

وفضلا عن ذلك، تطالب زامبيا مؤتمر نزع السلاح بتعجيل التفاوض حول إبرام بروتوكول الأسلحة النارية المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

والاتفاقية الهامة الأخرى التي توليها حكومة بلدي شأنا كبيرا اتفاقية حظر الألغام. وتلتزم زامبيا بالتوصل إلى فرض حظر عالمي حقيقي على الألغام الأرضية المضادة للأفراد إلى الأبد. ونقتنع بأنه ستكون لجميع الدول الإرادة السياسية لتحقيق القبول العالمي للاتفاقية. ويسر بلدي بصفة خاصة أن ينوه بعقد الاجتماع الرابع للدول الأطراف بنجاح في جنيف من ١٦ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

ويثني وفد بلدي على جهود حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وجمهورية الصين الشعبية وفرنسا الرامية إلى دعم الجهود الدولية لنزع الألغام. وتتطلع حكومة بلدي إلى مواصلة التعاون مع تلك البلدان في العام القادم.

وهناك ضرورة ملحة لأن تكرس الأمم المتحدة اهتماما أكبر لقضية انتشار القذائف، فضلا عن المسألة المتصلة بذلك، وهي تكنولوجيا القذائف. ويود وفد بلادي أن تنظر اللجنة بعناية في تقرير فريق الخبراء الحكوميين، الذي سيعرض على الجمعية العامة عن هذه المسألة. ومن الواجب أن يجري النظر في قضية القذائف وتكنولوجيا القذائف في محفل متعدد الأطراف، مثل الأمم المتحدة بغية ضمان أقصى قدر من النجاح.

وينبغي أن تدعم جميع البلدان مدونة السلوك، التي يجري وضعها، بغية تعزيز السلم والأمن الدوليين.

ورغم الصعوبات، ينبغي ألا نتخلى عن بذل الجهود الرامية إلى أن نحسم فورا خلافاتنا حول قضية القذائف، لأن مستقبلنا يكمن في النجاح الجماعي في هذا المجال وفي المجالات الأخرى لنزع السلاح. والنجاح في نزع السلاح

سيعزز السلم والأمن الدوليين، وسيهيئ ذلك بدوره الظروف اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، مما يمكننا من تركيز الموارد والوقت على مناهضة الإرهاب الدولي والفقر والجوع والمرض.

السيدة نوتوتيلا (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أتقدم بتهاني وفد بلدي لكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. وأود أن أؤكد لكم كامل دعم وتعاون وفد بلدي إذ تقودون وأعضاء مكتب اللجنة أعمال هذه اللجنة إلى اختتام ناجح.

لقد ازداد في العام الماضي تفاقم الأزمة في مساعي المجتمع الدولي لمعالجة قضايا عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة. وظل المجتمع الدولي عاجزا إلى حد كبير عن المعالجة الموضوعية لهذه المسائل التي تشكل بعض القضايا الجوهرية إلى أقصى حد في الوقت الحالي. والمصالح الذاتية الضيقة، والانفرادية، والافتقار إلى الإرادة السياسية وإلى البراعة السياسية، تشل محافلنا المتعددة الأطراف التي أنشئت خصيصا لمعالجة هذه القضايا. وبينما يستحوذ الإرهاب والعواقب الرهيبة المتوقعة من استخدام أسلحة الدمار الشامل على الانتباه الدولي. يبدو أننا غافلون عن أن المبادرات المستدامة لحماية السلم والأمن الدوليين تعتمد على المشاركة الجماعية للمجتمع الدولي.

ومن الواضح أن مما يؤسف له أن يعجز مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى عن الاتفاق على برنامج عمل، وهو الذي يعرف بأنه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح في المجتمع الدولي، الذي يضطلع بالدور الأساسي في المفاوضات الموضوعية حول مسائل نزع السلاح ذات الأولوية. وهذه هي الحالة، رغم أن هناك دعما بالإجماع تقريبا في مؤتمر نزع السلاح لإنشاء آلية من نوع ما تعالج القضايا التي نتداول بشأنها طيلة السنوات القليلة الماضية. وهذه هي الحالة أيضا، رغم أن هناك اتفاقا عاما على أن نزع السلاح النووي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي والتفاوض حول إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية، أمور تشكل قلقا للمجتمع الدولي بأسره، وعلى أن قرارات الجمعية العامة تطالبنا جميعا بمعالجة هذه القضايا.

ورغم الجهود الضخمة والقيادة الرشيدة التي تجلت هذا العام في مؤتمر نزع السلاح من جانب بعض البلدان وممثليها، لا تزال بعض الوفود ترفض الاعتراف بالشواغل المشروعة لدول أخرى، بينما تصر على إبداء الاحترام والتفهم لشواغلها هي. وهذا العناد المستمر لا يسفر إلا عن تفاقم الحالة وترك مؤتمر نزع السلاح – وهو مؤسسة لديها طاقات عظيمة – قصريا وغير ديمقراطي وغير مقوم وباهظ التكلفة وغير فعال.

وكان هناك تقدم ضئيل أيضا فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وقليل من الإنجاز بشأن الخطوات الـ ١٣ لنزع السلاح النووي التي اتفقت عليها جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وبينما تحققت مكاسب كبيرة من خلال معاهدة موسكو فيما يتعلق بإنهاء حالة التأهب والاعتماد على نشر عدد أقل بكثير من الأسلحة النووية، فإن نزع السلاح الحقيقي لم يعالج. وفضلا عن ذلك، فإن الاجتماع الأول للجنة التحضيرية في حلقة الاستعراض الجديدة لمعاهدة عدم الانتشار كان مخيبا للآمال. ورغم أن بعض الوفود بذلت كثيرا من الطاقة والجهد في التقدم باقتراحات ووضع تقارير، لم يجر أي تفاعل موضوعي وانتهى بنا المطاف إلى أن يتكلم كل منا في واد بدلا من التخاطب مع بعضنا بعضا. ومن الضروري أن يعالج ذلك في الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية وفي المداولات في المستقبل.

وجنوب أفريقيا، بوصفها بلدا تراجع عن هاوية الأسلحة النووية، لا تزال ملتزمة تماما بالقضاء الكامل على هذه الأسلحة. وسنقدم مع شركائنا في جدول الأعمال الجديد قرارين إلى اللجنة الأولى هذا العام ونثق في أن من أيدونا في الماضي سينضمون إلينا في سعينا إلى التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أتقدم بتهانئ جنوب أفريقيا لكوبا على قرارها الانضمام إلى كل من معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة تلاتيلولكو. ولهذا القرار أهمية كبرى حيث أنه لا يصبح بذلك خارج المعاهدة إلا ثلاث دول، هي إسرائيل وباكستان والهند. ويؤكد قرار كوبا الأهمية الجوهرية للمعاهدة، ليس بوصفها الصك الأساسي للمجتمع الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية فحسب، بل كذلك بوصفها حجر الزاوية في نزع السلاح النووي. كما أن قرار كوبا يبرز أهمية المضي قدما بشأن الالتزام الذي لا لبس فيه الذي قطعته جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بتحقيق نزع السلاح النووي وباتخاذ الخطوات الـ ١٣ لنزع السلاح النووي التي اتفق عليها الجميع عام ٢٠٠٠.

ويؤكد قرار كوبا العلاقة المتبادلة بين عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، فضلا عن أن بقاء الدول خارج المعاهدة لا يمنع تحقيق أهداف المجتمع الدولي في هذا الصدد فحسب، بل أهداف الجماهير من عامة الناس في جميع أنحاء العالم أيضا، الذين لا تسمع أصواتهم ولا يلقى إليهم بال في هذا المحفل في كثير من الأحيان بكل أسف. ويدعم قرار كوبا الحقيقة الواضحة تلقائيا، وهي أنه يجب منع الجميع، سواء كانوا دولا أو إرهابيين من حيازة الأسلحة النووية وأنه لا يمكن للسلم والأمن الدوليين أن يرتكزا على حيازة عدد قليل للأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى أو على تطلع عدد قليل إلى حيازتها.

ويؤكد قرار كوبا أن الأسلحة النووية لا تهدد الحائزين لها أو المهددين بها الآن فحسب، بل تهددنا جميعا أيضا. ويؤكد قرار كوبا أن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي لا يقتصران على الأطراف الحائزة للأسلحة النووية، وأن واجب معالجة تلك القضايا يقع على عاتقنا جميعا.

وترحب جنوب أفريقيا أيضا بجهود دول آسيا الوسطى الخمس لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة، وتثق في أن هذه الجهود سوف تزيد من قوة الدفع لإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في أجزاء أخرى من العالم.

وبينما يعتبر انتشار القذائف أحد التحديات المتعاظمة والمباشرة للسلم والأمن الدوليين، فقد عجزنا عن التصدي بشكل جماعي حتى لأبسط الشواغل الأساسية في ذلك المجال. ويمثل تقرير فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المعني بمسألة القذائف من جميع جوانبها (A/57/229) انعكاسا حزينا للحالة الراهنة لشؤون نزع السلاح. فقد أجرى أعضاء هذا الفريق مناقشات مستفيضة إلا أنهم لم يتفقوا على توصية واحدة بشأن مسار العمل المتوخى، ولم يتمكنوا حتى من الاتفاق على ماهية طبيعة المشكلة.

إن صياغة مشروع مدونة دولية لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية قد مرت ببعض مراحل التطور التي شاركت فيها جنوب أفريقيا بنشاط. وسيتوقف نجاح هذه المدونة على حجم الدعم الذي يمكن أن يجتذبه النص النهائي، لا سيما من جانب تلك الدول التي تملك القذائف التسيارية. فالمشاريع الأولى لم تنجح في التصدي بشكل كاف لمسألة الاستفادة من مزايا استخدام الفضاء في الأغراض السلمية، وبينما يحاول مشروع مدونة قواعد السلوك في هذه المرحلة المبكرة التصدي فقط لمسألة

الانتشار، فمن الأهمية بمكان أن يتضمن أيضا هدفا من أهداف نزع السلاح.

إن عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بالإنفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ما زال يشغل وفد بلادي. وقد أكد الإعلان الوزاري المشترك لدعم هذه المعاهدة، الذي أصدره وزراء خارجية ١٨ بلدا في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، على الإلحاحية والالتزام اللذين يوليهما أولئك الوزراء لدخول المعاهدة حيز النفاذ.

وفي مجال اتفاقية الأسلحة البيولوجية، تنتقل الحالة أيضا من سيئ إلى أسوأ – وإن كان هناك بصيص أمل في الاجتماع المستأنف للمؤتمر الاستعراضي الخامس للاتفاقية، الذي سيعقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وكنا نعتقد أن عجز الدول الأطراف عن اعتماد مشروع البروتوكول لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، الذي كان موضوعا لمفاوضات تفصيلية ومطولة لسنوات طوال، كان من نقاط الضعف في تاريخ الاتفاقية، وبالتالي، كانت نظرتنا إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠١ نظرة تشكك وتوقعات محدودة. ومع ذلك، تبين أنه حتى تلك التوقعات المتدنية قد أحبطت عندما اضطر المؤتمر إلى تعليق أعماله، بعد عجزه عن الاتفاق ولو على الحد الأدنى من المواقف المشتركة. ولذلك، سوف يبدأ المؤتمر الاستعراضي المستأنف أعماله من نقطة متدنية، وسيكون من الأهمية بمكان ألا تضطر الأغلبية العظمى من الدول الأطراف التي شاركت معا من كل المجموعات السياسية خلال اجتماعات سنة ٢٠٠١، إلى تقبل الفشل. لقد اقتنعت جنوب أفريقيا بالحجج القوية التي قدمها العديد من الدول الأطراف – من كل المجموعات السياسية – في المؤتمر الاستعراضي من أنه سيكون من المهم ألا تسمح الدول الأطراف بوضع لا ينجز فيه مزيد من العمل من أجل تعزيز تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وتصر تلك الدول الأطراف، وكثير من ممثليها يجلسون هنا في هذه الغرفة، على أن وجود فراغ خلال الفترة التي تنقضي حتى موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي التالي في عام ٢٠٠٦ سيلحق الضرر بالاتفاقية وبكفاحنا ضد تهديدات الأسلحة البيولوجية التي يواجهها المجتمع الدولي، وخصوصا مع استفحال تلك التهديدات نتيجة لآفة الإرهاب.

ومن أجل تلك الغاية، ستؤيد جنوب أفريقيا أي اقتراح في الاجتماع المستأنف للمؤتمر الاستعراضي يتضمن: سرعة اختتام أعمال المؤتمر الاستعراضي مع تركيز العمل في المستقبل على تعزيز تنفيذ الاتفاقية، بغير إثارة قضايا تثير الانقسام ومن المعروف أن التوصل إلى اتفاق بشأنها لن يكون ممكنا؛ وعدم الإشارة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي إلى الفريق المخصص ومشروع بروتوكوله؛ والاتفاق على إنشاء فريق أو أفرقة للخبراء للتعامل مع مجموعة محدودة وغير شاملة من القضايا المحددة المتعلقة بالاتفاقية، والنظر في اقتراحات يمكن أن تعزز تنفيذ الاتفاقية والتوصل إلى اتفاق بشأنها.

وإلى جانب ذلك، ينبغي أن يتضمن هذا الاقتراح عقد اجتماعات سنوية لفريق أو أفرقة الخبراء لمدة تصل إلى أربعة أسابيع على فترتين منفصلتين. فإذا كان هناك وقت متاح بعد انتهاء أعمال المؤتمر الاستعراضي المستأنف في تشرين الثاني/نوفمبر، يمكن للفريق الجديد أو أفرقة الخبراء الجديدة أن تستخدم الوقت المتبقي لبدء مناقشة أولية لعملها. كما ينبغي أن يتضمن ذلك الاقتراح عقد اجتماعات سنوية للدول الأطراف لفترة زمنية محدودة، للنظر في عمل فريق أو أفرقة الخبراء واتخاذ القرار بشأن أي عمل آخر متى تم النظر في هذه القضايا. وينبغي أن يتزامن الاجتماع السنوي مع إحدى الفترات الزمنية التي خصصت لاجتماع فريق أو أفرقة الخبراء. وأخيرا، ينبغي أن يتضمن الاقتراح التعزيز المحتمل للأمانة العامة للأمم المتحدة في مجال الأسلحة

البيولوجية بغية مساعدة الدول الأطراف، وخاصة من البلدان النامية، في العمل المشار إليه آنفا.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية، فإن السنة الماضية كانت شيئا أقرب إلى التحدي. فقد كانت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مطالبة بالتعامل مع تحديات مؤسسية صعبة مما أدي إلى عدم التركيز على العمل الأساسي للمنظمة. ومما يسعد جنوب أفريقيا أن تلك الصعوبات قد أزيلت فيما يبدو، ونغتنم هذه الفرصة لكي نتمنى للسفير روغيليو بفيرتر كل النجاح في دوره الجديد كمدير عام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وقد واجهت هذه المنظمة مرة أخرى تحدي عدم وجود تمويل كاف في عام ٢٠٠٢. وسيسعى مؤتمر الدول الأطراف القادم الذي سيعقد في لاهاي إلى اعتماد ميزانية تعكس بدقة احتياجات المنظمة للاضطلاع بولايتها لضمان القضاء التام على الأسلحة الكيميائية. وإن مبدأ ''المالك يدفع'' قد تحدد في الاتفاقية بوضوح، ويتعين على الدول التي تملك هذه الأسلحة أن تقبل المسؤولية التي جلبتها على نفسها بتطويرها تلك الأسلحة في المقام الأول. وإن معاهدة نزع السلاح الوحيدة في العالم المكرسة للقضاء على فئة بأكملها من أسلحة الدمار الشامل يجب ألا يسمح لها بأن تتعثر بسبب محاولات المالكين القيام بعمليات حسابية إبداعية. وفي ظل المناخ الأمني الدولي والحقيقة المسلم بها على نطاق واسع من أن الأسلحة الكيميائية تمثل خيارا سهلا في ترسانة الإرهابيين، لا بد من أن تكفل الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية تركيز هذه المنظمة بوضوح وفعالية على مهامها الأساسية لتدمير الأسلحة الكيميائية وعدم انتشارها.

وترحب جنوب أفريقيا بقرار العراق السماح لمفتشي الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بدخول البلد بدون شروط للقيام بمهمتهم للتحقق من تدمير أسلحة الدمار الشامل وقدراتها وفقا لقرارات مجلس الأمن. إن الحالة في العراق، بما في ذلك عدم امتثاله للالتزامات الدولية بعدم الانتشار – لا سيما فيما يتعلق بالتزامات العراق بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة عدم الانتشار، إلى جانب استخدامه للأسلحة الكيميائية ومنظومات إيصال القذائف، تشكل مصدر قلق للمجتمع الدولي. فلقد تأخر كثيرا استكمال التحقيقات بشأن تدمير قدرات أسلحة الدمار الشامل لدى العراق والتحقق من ذلك، وجنوب أفريقيا تدعو العراق إلى الامتثال الكامل لالتزاماته في ذلك الشأن.

إن الحالة في الشرق الأوسط، كما هو الحال في جنوب آسيا، تزداد تعقدا نتيجة تطلعات دول في هاتين المنطقتين إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل. وتكرر جنوب أفريقيا دعوتها لتلك الدول، وللدول في مناطق أخرى من العالم، إلى أن تصبح جميعا أطرافا في الاتفاقات الدولية بشأن نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وأن تمتثل أيضا للمعايير الدولية المناهضة لانتشار منظومات إيصال القذائف. ويبين لنا التاريخ الحديث مرارا وتكرارا، كما كان الحال في جنوب أفريقيا ذاتها، أن الأمن لا يتحقق من خلال الحيازة المستمرة لتلك الأسلحة ، أو التطلع إلى حيازتها. فحيازة الأسلحة النووية من جانب حكومة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا كانت مصدرا لانعدام الاستقرار وزعزعة الاستقرار والصراع المستمر في منطقتنا.

ونجاح برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه سيقاس بالتزام الدول بتنفيذ الإجراءات الواردة في برنامج العمل. وتعد المبادرات العديدة التي اتخذت وطنيا وإقليميا لتيسير تنفيذ برنامج العمل دليلا على الإرادة السياسية المتنامية للتصدي بصورة شاملة وناجعة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

وواصلت جنوب أفريقيا، على الصعيد الوطني، برنامجها لتدمير ومصادرة الفائض من الأسلحة الصغيرة. وإضافة إلى ذلك، اشتركت جنوب أفريقيا مع سويسرا وكندا وكينيا ومالي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والنمسا ونيجيريا وهولندا بنجاح في استضافة المؤتمر الأفريقي المعني بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة: الاحتياجات والشراكات، المعقود في الفترة من ١٨ إلى ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٢ في بريتوريا. ومن بين أهداف ذلك المؤتمر استعراض الالتزامات التي جرى التعهد بها في برنامج عمل الأمم المتحدة والعناصر ذات الصلة في إعلان باماكو بشأن أفريقيا، والبحث عن الطريقة التي تمكن الدول الأفريقية والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فضلا عن المنظمات غير الحكومية، من تدعيم عمليات التنفيذ على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والدولية.

ولاحظ الأفارقة المشاركون في المؤتمر أيضا، بالنسبة لأفريقيا، أن منع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة غير مشروعة ومكافحته والقضاء عليه عنصر رئيسي من عناصر تعزيز الأمن على الأجل الطويل وتهيئة الظروف لتحقيق التنمية المستدامة، التي هي حجر الأساس في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وستقدم اليابان وكولومبيا وجنوب أفريقيا مرة أخرى مشروع قرار عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وإحدى المسائل التي يتناولها مشروع القرار هي أول اجتماع من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين، المقرر عقده فيما يتصل ببرنامج العمل. وترى جنوب أفريقيا أنه ينبغي لذلك الاجتماع أن يركز في المقام الأول على تبادل المعلومات بشأن قيام كل من يعنيهم الأمر، بما في ذلك المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية، فضلا عن المنظمات غير الحكومية، بتنفيذ برنامج العمل على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. وبغية تسهيل عملية التخطيط التنظيمي للاجتماع، من الأهمية بمكان التوصل إلى تفاهم غير رسمي خلال الدورة الحالية للجنة الأولى بشأن من سيرأس الاجتماع.

وتعرب جنوب أفريقيا عن ارتياحها للنتيجة التي توصل إليها الاجتماع الرابع الذي عقدته مؤخرا الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ونعتقد أن معاهدة حظر الألغام أكدت ذاتها على نحو لا رجعة فيه بصفتها المعيار الدولي لحظر الألغام المضادة للأفراد. ويظهر ذلك من حقيقة مفادها أنه منذ الاجتماع الثالث للدول الأطراف في المعاهدة، المعقود في ماناغوا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تعهدت تسع دول إضافية رسميا بالالتزام بمعاهدة حظر الألغام، وبذلك أصبح العدد الكلي للدول الأطراف في المعاهدة ١٢٩ دولة.

وبفضل مصادقة أنغولا على المعاهدة في حزيران/يونيه من هذه السنة – وهي آخر عضو في المنطقة دون الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي يصادق على المعاهدة – أصبحت هذه المنطقة دون الإقليمية وهي واحدة من أكثر المناطق تأثرا بالألغام في العالم، واحدة من أولى المناطق دون الإقليمية، ككل، التي انضمت رسميا إلى معاهدة حظر الألغام. وبهذا يكون هدف الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وهو أن تصبح أول منطقة خالية من الألغام قد تقدم خطوة هامة إلى الأمام، ونأمل بإخلاص في أن يترجم هذا الطموح إلى حقيقة في غضون فترة زمنية قصيرة.

وترحب جنوب أفريقيا بالتقدم المحرز في التصدي للأهداف الإنسانية للمعاهدة، الأمر الذي تيسر إلى حد كبير بفضل برنامج العمل فيما بين الدورات. بيد أن هذا النجاح

لم يكن مستطاعا لولا الدعم التمكيني الذي قدمه مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام من أجل أغراض إنسانية، فضلا عن وحدة دعم التنفيذ، والمشاركة النشطة من جانب كل من يعنيهم الأمر، بمن فيهم المنظمات العديدة المشتركة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، والحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية والأمم المتحدة.

وترى جنوب أفريقيا أن النتيجة الناجحة التي توصل إليها المؤتمر الثاني لاستعراض اتفاقية أسلحة تقليدية معينة قد عززت الاتفاقية بصفتها صكا قابلا للتطبيق من صكوك القانون الإنساني الدولي، من شأنه أن يتصدى بصورة استباقية لشتى الأسلحة التقليدية التي تعتبر مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر أو لأنها تترك آثارا عشوائية. ومع توسيع نطاق تطبيق الاتفاقية ليشمل أيضا الصراعات التي لا تتسم بطابع دولي، ترى جنوب أفريقيا أن التركيز ينبغي أن ينصب الآن على التفاوض بشأن صياغة صك يتناول بصورة فعالة قضية مخلفات الحروب من المتفجرات.

وأخيرا، ما زالت جنوب أفريقيا ملتزمة بالعمل مع اللجنة ومع جميع المنتديات الأخرى المعنية بنزع السلاح وعدم الانتشار، كي يتسنى في نهاية الأمر القضاء التام على جميع أسلحة الدمار الشامل ومنظومات نقلها وإطلاقها والحد من عدد الأسلحة التقليدية إلى الحد الأدنى المطلوب للدفاع عن النفس.

وتسلم جنوب أفريقيا بأن الصورة السلبية التي رُسمت خطوطها العريضة في الأجزاء الأولى من هذا البيان قد تكون سببا في تثبيط الهمم أو في الإغراء على الابتعاد، كي يتسنى لنا أن ننفق مواردنا القيِّمة البشرية وغيرها على قضايا يمكن أن تأتي بعائد أسرع وأقل صعوبة. بيد أن جنوب أفريقيا تواصل التسليم بالأهمية الحاسمة للقضايا التي نتناولها لصالح السلام والأمن الدوليين، ليس في عصرنا فحسب، بل أيضا للأجيال القادمة. ولذلك، ما زلنا عاقدين العزم على مواصلة العمل فرادى أو بالتعاون مع البلدان الأخرى التي تشترك معنا في الرأي أو في التفكير، من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة، سواء كانت لمنع الاتجار غير المشروع في مسدس واحد يستخدم لتهديد حتى ولو فرد واحد، أو لمنع استمرار وجود القذائف التسيارية ذات الرؤوس النووية الأكثر تعقدا، التي تهدد بالدمار الشامل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أناشد أعضاء الوفود مرة أخرى بأن يلتزموا عند الإدلاء ببياناتهم بفترة ١٠ دقائق، كي يتسنى للجنة أن تستفيد بوقتها بفعالية لفائدة الجميع. وقد حُدد الوقت للوفود التي تتكلم بصفتها الوطنية، بمدة ١٠ دقائق، وحددت الفترة للوفود التي تتكلم بالنيابة عن وفود أخرى بـ ١٥ دقيقة.

السيد أنخسايخان (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بمشاركة المتكلمين السابقين في التعبير لكم يا سيادة الرئيس، عن تهانئ وفدي الحارة على انتخابكم لإرشاد عملنا في هذه اللجنة. ووفدي على ثقة من أن خبراتكم الثرية ستكون ذخرا قيِّما للجنتنا. وأهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم الذي يستحقونه بجدارة.

في عام ٢٠٠٠، أعرب رؤساء دول أو حكومات الدول الأعضاء، في إعلان الألفية، عن عزمهم الرسمي على تحقيق جملة أمور منها تخليص الشعوب من ويلات الحروب والقضاء على الأخطار التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل. ومع ذلك، فخلال السنتين الماضيتين، لم تتحقق انطلاقة و لم يحرز أي تقدم له مغزى في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن القضاء على أسلحة الدمار الشامل. وفضلا عن ذلك، لم تتمكن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة من عقد

دورتها في هذه السنة، في حين أن مؤتمر نزع السلاح لم يتفق على جدول أعماله خلال أربع سنوات متتالية.

ونظرا للطبيعة العاجلة لنزع السلاح النووي، المسلم بها على نطاق واسع، فليس ثمة منطق يبرر الفشل في إحراز تقدم حقيقي. فهل يعزى ذلك إلى تراكم الصدأ على آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف الذي أشار إليه الأمين العام إلى حد أصبح يحول دون تشغيلها، أم أنه ربما يعزى إلى أن تلك الآلية مثقلة بمخلفات الحرب الباردة بحيث أصبحت بحاجة إلى عملية إصلاح شاملة ودقيقة؟ فكيف يتسنى لنا أن نفسر هذا التلكؤ نحو الهدف الذي يصبو إليه الرجال والنساء من عامة الناس، الذين ينتظرون بشغف تنفيذ تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية على نحو لا لبس فيه بإنجاز القضاء التام على ترساناتها النووية. إن الفشل في تحقيق هذا الهدف يثبط الهمم بصفة خاصة في ضوء التحديات الجديدة للأمن التي يمثلها الإرهاب الدولي. لقد تركت الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر أثرا قويا على العلاقات الدولية وفي أذهان الشعوب، على حد سواء. وفتحت أعيننا على الأخطار والمخاطر التي يسببها انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها وإطلاقها وكانت المأساة نذيرا بالخطر المتزايد المتمثل في احتمال امتلاك واستخدام الجهات الفاعلة من غير الدول لتلك الأسلحة المروعة.

ومن الناحية الإيجابية، نجد أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي وقِّعت عليها ١٦٥ دولة قد تم التصديق عليها من ٩٣ دولة. ومن بين الدول الـ ٤٤ التي يعتبر تصديقها ضروريا لدخول المعاهدة حيز النفاد، صدقت ٣١ دولة منها بالفعل على هذه المعاهدة. ووقعت ١٦٥ دولة على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، منها ١٤٦ دولة صدقت على الاتفاقية بالفعل. ومما ينعش الأمل في إمكانية جعل عملية نزع السلاح التي يمكن التحقق منها والتي تتسم بالشفافية وتشارك فيها الدول النووية الأخرى واقعا حيا في السنوات المقبلة معاهدة تخفيض نشر الأسلحة النووية الاستراتيجية المعقودة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، والمبادرة التي وافق عليها مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في كاناناسكيس بتخصيص مبلغ ٢٠ بليون دولار لمساعدة الاتحاد الروسي وبلدان أخرى في تخفيض أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها في نهاية المطاف.

وما فتئت منغوليا تجعل دائما من أولويات سياستها الخارجية تعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال عملية نزع السلاح، وتقديم إسهامها المتواضع لتحقيق تلك الغاية. وفي هذا الصدد، تُعلق منغوليا دائما أهمية خاصة على القضاء على أسلحة الدمار الشامل وعلى وسائل إيصالها. وهي تعلق أيضا أهمية قصوى على تخفيض وتدمير الأسلحة النووية التعبوية المزعزعة للاستقرار. ونؤمن إيمانا راسخا بأن نزع السلاح النووي لا يُشكل فحسب المفتاح لحل مجموعة واسعة من قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار، ولكنه يؤدي أيضا إلى صون وتعزيز السلم والأمن الدوليين. لذلك، يتشاطر وفد بلادي تمام المشاطرة الرأي القائل بأن هناك حاجة ملحة إلى تحقيق تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي، وخصوصا فيما يتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية التعبوية وتخفيضها.

وخلال المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠، التزمت الدول الأطراف في المعاهدة بأن تنفذ الاستنتاجات والتوصيات الهامة الواردة في الوثيقة الختامية. وفي هذا السياق، يرحب وفد بلادي – مثل وفود دول أخرى كثيرة – بقرار حكومة كوبا الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار والتصديق على معاهدة تلاتيلولكو.

لقد خلص المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار أيضا إلى أن هناك حاجة إلى إنشاء هيئة فرعية مختصة في مؤتمر نزع السلاح تتعامل بشكل محدد مع قضايا نزع

السلاح النووي، ودعا إلى الإنشاء الفوري لهذه الهيئة. ومما له أهمية بالغة كسر الجمود الحالي في مؤتمر نزع السلاح، وإبداء الإرادة السياسية اللازمة لبدء مناقشة بشأن المسائل الموضوعية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. وتكرر منغوليا التأكيد على اعتقادها بأن اقتراح أموريم أو صيغة أموريم (انظر CD/1624) يمكن أن تكون أساسا مفيدا لإجراء المزيد من المشاورات. وموقفنا مرن في هذا الصدد. فنحن على استعداد للنظر في أي مقترح قد ييسر بدء العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح.

وقبل عام مضى، اقترح وزير خارجية منغوليا أثناء إلقاء كلمته في دورة مؤتمر نزع السلاح أن تُقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية – إلى أن يجري التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية – على إعلان وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية الصالحة للاستخدام في صنع الأسلحة، والنهوض بمزيد من الشفافية من خلال الإفصاح عن مخزوناتها الحالية من هذه المواد. كما حث الأمم المتحدة على أن تنشئ سجلا لكل المخزونات من المواد الانشطارية الصالحة للاستخدام في صنع الأسلحة. ومما يدلل بوضوح على أهمية هذا الإجراء وحسن توقيته مصادرة كميات من اليورانيوم المخصب مؤخرا في تركيا.

وتؤيد منغوليا دائما تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية الموجودة حاليا، وإنشاء مناطق جديدة منها، باعتبارها عناصر هامة في نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، ولما لها من تأثير إيجابي على الأمن والاستقرار الإقليميين. ويود وفد بلادي أن يغتنم هذه الفرصة ليهنئ دول آسيا الوسطى الخمس على توصلها إلى اتفاق بشأن مضمون معاهدة تُنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في ذلك الإقليم. وإلى جانب مركز منغوليا بوصفها دولة خالية من الأسلحة النووية، الذي تم تأسيسه على النحو الواجب، يمكن لهذه المعاهدة الجديدة أن تُسهم إسهاما كبيرا في تعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية وفي تحويل منطقة آسيا الوسطى بأكملها، التي كانت موطنا للآلاف من الأسلحة النووية قبل عقد واحد من الزمن، إلى منطقة سلام يمكن التنبؤ بما يجري فيها. ومن شأن هذا أن يحول دون إمكانية القيام بلعبة نووية كبرى في قلب آسيا من جانب دول أو أطراف فاعلة من غير الدول.

وقبل عشر سنوات، أعلنت منغوليا جعل إقليمها منطقة خالية من الأسلحة النووية. وكما يظهر من تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/57/159، اتخذت منغوليا عددا من الخطوات الملموسة لإضفاء الطابع المؤسسي على مركزها هذا على الصعيدين الوطني والدولي. فعلى الصعيد الوطني اعتمدنا تشريعا يُحدد ذلك المركز من الناحية القانونية، ويفرض عقوبات على الخروج عليه، وينشئ آلية وطنية لتنفيذ ذلك التشريع. وعلى الصعيد الدولي، تعمل منغوليا إلى جنب هيئات الأمم المتحدة المختصة، من أجل إيجاد السبل التي تكفل إضفاء الطابع المؤسسي على ذلك المركز على النحو الواجب، وقد التقى خبراء مستقلون من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بممثلين عن منغوليا وإدارة شؤون نزع السلاح بالأمانة العامة للأمم المتحدة في اجتماع سابورو الذي عقد في عام ٢٠٠١، وبحثوا المسألة بشكل مستفيض، وتوصل المشاركون إلى استنتاجات وتوصيات متفق عليها (A/57/59). واتساقا مع تلك التوصيات، اقترحت منغوليا إضفاء الطابع المؤسسي على مركزها هذا بإبرام اتفاق متعدد الأطراف؛ وقد استجاب البلدان المجاوران لنا بشكل مباشر – الصين وروسيا – من حيث المبدأ لذلك المقترح. ويود وفد منغوليا أن يغتنم هذه الفرصة ليشكر جارينا المباشرين على دعمهما القيم.

وتهتم منغوليا بالتحرك قدما فيما يتعلق بهذه القضية على أساس اتفاق عام. وهي متفتحة الذهن إزاء سبل ووسائل تعزيز وتوطيد الطابع المؤسسي لذلك المركز.

وبما أننا نمثل حالة فردية، فربما نحتاج إلى نهج خاص لتوطيد ذلك المركز، والتصدي للتحديات الخارجية. وأخذا لذلك في الاعتبار، تقوم منغوليا بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة بإجراء دراستين حول جوانب الضعف الاقتصادي والإيكولوجي. وستكون نتيجة هاتين الدراستين مفيدة في زيادة توطيد الأساس الذي يقوم عليه مركز منغوليا المشار إليه. وفي الدورة الحالية للجمعية العامة ستقدم منغوليا مشروع قرار إجرائي يدعو الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى مواصلة تقديم مساعدتها في تعزيز مركز منغوليا كبلد خال من الأسلحة النووية.

ويتشاطر وفد بلادي شواغل المجتمع الدولي المشروعة إزاء التهديد المتزايد لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها. وقد اعتمد المؤتمر الذي عُقد في عام ٢٠٠١ بشأن هذا الموضوع برنامج عمل شامل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وأشار إلى سُبل محددة لتطوير التعاون الدولي وتقديم المساعدة وضمان المتابعة. إن أية خطوة إيجابية تتخذ في تنفيذ ذلك البرنامج ستكون بمثابة لبنة هامة في الجهود الرامية إلى حسم طائفة واسعة من القضايا الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية المتصلة بهذه المشكلة.

ويتشاطر وفد بلادي الرأي الذي أعرب عنه وكيل الأمين العام دانابالا فيما يتعلق بالتحديات الجسيمة التي يمثلها التثقيف في مجال عدم الانتشار والقذائف. وبناء على مبادرة من بلادي، أُعلنت الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٣ عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية. ووفد بلادي على ثقة من أن تعليم القراءة والكتابة للفقراء والمهملين سيمكنهم من المشاركة بنشاط في حياة مجتمعاتهم، بما في ذلك النضال من أجل نزع السلاح.

وقد رحبت منغوليا بدخول اتفاقية أوتاوا المتعلقة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد حيز النفاذ، باعتبارها خطوة هامة في نزع السلاح التقليدي. ونحن ندرس بعناية إمكانية الانضمام لهذه الاتفاقية.

ويؤمن وفد بلادي أيضا بأن إجراء المزيد من التخفيضات في الأسلحة التقليدية وتجارة الأسلحة، مع زيادة الشفافية في الميزانيات العسكرية للدول أمر من شأنه أن يُعزز بناء الثقة.

ويود وفدي أن يؤكد على أن النكسات الحالية في عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف ينبغي أن تنبه الدول الأعضاء إلى مضاعفة جهودها المتضافرة من أجل البحث عن تدابير عملية وبعيدة المدى لنزع السلاح أولا وقبل كل شيء في مجال عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل ونزع السلاح النووي.

السيد فايلسر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أعرب، بالنيابة عن وفدي عن مدى سعادتنا لرؤيتكم تترأسون أعمال اللجنة الأولى. فخبرتكم الطويلة والتزامكم الشديد بتحديد الأسلحة ونزع السلاح هما، من دون شك عاملان مهمان لنجاح عملنا، ولهما أهمية أكثر من أي وقت مضى في هذه الحالة بعينها التي يكتنفها الكثير من الشكوك.

ويمكنكم بالتأكيد التعويل على الدعم الكامل والتعاون التام من وفدي في أدائكم لمسؤولياتكم. واسمحوا لي أيضا أن أشكر السيد دايانتا دانابالا على جهوده المتميزة التي ما فتئ يبذلها من أجل قضية نزع السلاح. وأخيرا، أود أيضا أن أشكر كل الذين وجهوا عبارات طيبة إلى بلدي بعد انضمامنا إلى العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

لا يزال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار عنصر لا غنى عنه في التعاون بين الدول. وحيث أن

هذه هي المرة الأولى التي تشارك فيها سويسرا بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة في عمل اللجنة الأولى، فاسمحوا لي أن أحدد بإيجاز مبادئ وأهداف سياسة بلدي في هذا المجال، الذي هو جزء أساسي من الإطار العريض لبرنامج عملنا داخل الأمم المتحدة.

أولا، تؤيد سويسرا جميع الجهود المتعددة الأطراف المبذولة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، التي تسعى إلى تحقيق نتائج ملموسة يمكن التحقق منها. وقد انضممنا إلى جميع الاتفاقات العالمية المتعددة الأطراف المفتوحة لبلدي في هذا المجال، ونشارك بفعالية في السعي إلى الإنفاذ المجدد للاتفاقات السارية وفي التفاوض بشأن اتفاقات جديدة.

وفي عالم يزداد فيه الاعتماد المتبادل بين الدول، تؤمن سويسرا أن أفضل سبيل لضمان أمنها يكمن في إبرام صكوك ملزمة متعددة الأطراف، بدلا من الالتزامات السياسية أو إعلانات حسن النوايا أو التدابير الانفرادية. ولذلك يأسف بلدي على أنه للسنة الرابعة على التوالي لم ينجح مؤتمر نزع السلاح حتى الآن، وهو المحفل التفاوضي الوحيد بشأن نزع السلاح المتعدد الأطراف، في اعتماد برنامج عمل على الرغم من الجهود التي تستحق الإشادة التي يبذلها الجميع وتؤيدها سويسرا. وينبغي للمؤتمر أن يبدأ على وجه السرعة وبدون إبطاء في التفاوض بشأن معاهدة حول المواد الانشطارية.

ثانيا، تؤيد سويسرا القضاء الكامل على جميع أسلحة التدمير الشامل. وفي المجال النووي، من المؤسف أن هدف نزع السلاح الذي ينادى به في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار يظل هدفا بعيد المنال، وأن هناك مخزونات من المواد النووية للأغراض العسكرية التي لا يمكن تبرير وجودها من منظور الأمن الوطني.

وهناك أيضا مشكلة الأسلحة النووية التكتيكية. ويؤيد بلدي إبرام اتفاق متعدد الأطراف عالمي يمكن التحقق منه يسعى إلى فرض حظر عالمي على هذه الأنواع من الأسلحة. و لم تدخل حتى الآن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بسبب عدم كفاية عدد من التصديقات. ونحن نرحب بالنداء الذي أطلقه في ١٤ أيلول/سبتمبر وزراء الخارجية في ١٨ دولة، بأن تصدق جميع الدول أو توقع على المعاهدة من دون شروط أو تأخير إذا لم تكن قد فعلت ذلك حتى الآن، ونؤيد هذا النداء.

وأخيرا، وتأكيدا لأهمية عالمية معاهدة عدم الانتشار، فإننا نرحب بانضمام كوبا مؤخرا إلى المعاهدة وتصديقها على معاهدة تلاتيلولكو.

إن مجال نزع السلاح البيولوجي مبعث قلق بالغ لبلدي. فالأسلحة البيولوجية تشكل خطرا حقيقيا وجديا. وتحرز المعرفة الفنية والتقدم التقني في التكنولوجيا البيولوجية وعلم الجينات تقدما سريعا على كل من المستويين المدني والعسكري، مما تترتب عليه مخاطر متزايدة من سوء الاستخدام. ومن الضروري في هذا المجال أن يتخذ المجتمع الدولي إجراء متضافرا.

ونحن نرحب بنداء لجنة الصليب الأحمر الدولية من أجل نزع السلاح البيولوجي. ويرى بلدي أن اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، على الرغم من أوجه القصور فيها، لا تزال أفضل السبل لمنع انتشار وتطوير واستخدام الأسلحة البيولوجية. ونأسف لأنه لم يكن من الممكن اختتام مفاوضات تعزيز المعاهدة بنجاح. ونعتقد أنه ينبغي متابعة الجهود في هذا المجال على الصعيد المتعدد الأطراف.

وتشارك سويسرا بفعالية في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد حصلنا على موارد للإسهام في هذا الجهد. ويواصل بلدي، بالتعاون مع دول أخرى أطراف في

الاتفاقية، بذل جهود تهدف إلى مساعدة وحماية ودعم جهود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مجال تدريب المفتشين.

وأخيرا، فقد أدرك المجتمع الدولي أن انتشار منظومات إيصال أسلحة التدمير الشامل يمثل بشكل خاص خطرا على الأمن الدولي. وهذا هو سبب ترحيبنا بالجهود المتعددة الأطراف لوضع مدونة سلوك دولية ضد انتشار القذائف. وقد أصبح هذا العمل متطورا للغاية الآن، ونرحب بمسودة مدونة السلوك التي سيعتمدها عدد كبير من الدول في المؤتمر الذي سيعقد في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر في لاهاي.

ثالثا، تعلق سويسرا أهمية كبيرة جدا على التنفيذ التام والكامل لأحكام الاتفاقات الحالية، وعلى التحقق من الامتثال لها. وبصورة أكثر تحديدا، لا تزال هناك شكوك بشأن الامتثال الكامل لالتزامات نزع السلاح وعدم الانتشار في العراق وفي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويؤيد بلدي الاستئناف الفوري لأعمال التفتيش بواسطة مفتشي الأمم المتحدة ومفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق وأيضا استئناف أعمال التفتيش بواسطة الوكالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي الأسابيع الأخيرة أحطنا علما بالبيانات التي تعبر عن رغبة الحكومتين المعنيتين في الامتثال لالتزاماتهما في هذا المجال. ونحن مقتنعون بأن استئناف عمليات التفتيش الموقعي سيفتح المجال للنزع السلمي لفتيل التوتر. وتدعم سويسرا جهود الأمم المتحدة في هذا الصدد، وتعوّل على تعاون جميع الدول على إيجاد حل سلمي. وبلدي مستعد بالتأكيد لتقديم خبراء تفتيش إلى الأمم المتحدة وتوفير الدعم السوقي عند الضرورة.

ورابعا، تؤيد سويسرا جميع التدابير المتخذة لتحسين الشفافية في مجال الأسلحة وتصدير واستيراد جميع المواد، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

تؤيد سويسرا، على وجه الخصوص، جهود الأمم المتحدة لتعزيز سجل الأسلحة التقليدية وتشجيع مشاركة كل الدول في تطويره. وعلاوة على ذلك، طرحت سويسرا مبادرة مع فرنسا بشأن إمكانية تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وسأتناول هذا بمزيد من التفصيل في سياق المناقشة المواضيعية.

خامسا، تعتقد سويسرا أن الأمم المتحدة ينبغي أن تقوم بدور نشط وبناء في تحديد الأسلحة، ونزع السلاح وعدم الانتشار. ويقدر بلدي الخبرة والقدرة المهنية اللتين تتحلى بهما إدارة شؤون نزع السلاح في نيويورك وأمانة مؤتمر نزع السلاح في جنيف، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في جنيف. إن هذه المؤسسات، جنبا إلى جنب مع المراكز الإقليمية في أمريكا اللاتينية، وفي أفريقيا، وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، تسهم إسهاما قيما جدا، سواء من الناحية المفاهيمية أو العملية، في تنفيذ الاتفاقات القائمة، وأيضا في إطار المفاوضات الجارية. وسويسرا مصممة على مواصلة تقديم دعمها المالي لهذه المؤسسات وعلى مواصلة العمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة في هذا المجال.

سادسا، تؤيد سويسرا بقوة، إيمانا بتقاليدها، مفهوم المراعاة الأكبر لمعايير القانون الإنساني في تطوير، وإنتاج واستعمال الأسلحة التقليدية. إن نشر هذه الأسلحة واستخدامها بدون ضابط وبصورة عشوائية لها عواقب إنسانية مدمرة، ويشكلان تهديدا للأمن والتنمية في أجزاء كثيرة من العالم. وقد مكنت الشراكة الجديدة التي تبلورت بين الدول، ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير

الحكومية من وضع واعتماد اتفاقية حظر الألغام في فترة زمنية قصيرة جدا.

وفيما يتعلق بأنواع أخرى من الأسلحة التقليدية لها عواقب إنسانية، يرحب بلدي بالتقدم المحرز في جنيف في سياق الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. ومرة أخرى، سأتناول هذا بمزيد من التفصيل خلال المناقشة المواضيعية.

وأخيرا، تعمل سويسرا بنشاط لضمان أن تسهم الجهود المبذولة في مجال تحديد الأسلحة، ونزع السلاح وعدم الانتشار أيضا في الكفاح العالمي ضد الإرهاب.

وفي المجال النووي، نؤيد التدابير التي ترمي إلى خفض خطر حصول كيانات غير حكومية على أسلحة كاملة، أو مواد انشطارية أو مواد مشعة أو أنظمة إيصال الأسلحة. وفي مجال الأسلحة البيولوجية، أنشأ بلدي، مع منظمة الصحة العالمية برنامجا لتدريب أخصائيين للاستجابة للهجمات البيولوجية الإرهابية. وفي المجال الكيميائي، يؤيد بلدي تأييدا نشطا كل الجهود الرامية إلى تحسين المساعدة والتعاون في حالة وقوع حادث إرهابي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود، بالنيابة عن كل الممثلين، أن أهنئ سويسرا بمناسبة قبولها عضوا كامل العضوية في مجتمع الأمم.

السيد كاباغلي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية بأن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة. ونعرب عن تهانينا أيضا لسائر أعضاء المكتب. وبوسعكم أن تعتمدوا على تعاون وفد الأرجنتين بالكامل.

ترى جمهورية الأرجنتين، اليوم أكثر من أي وقت مضى، أن إضفاء الطابع العالمي على الصكوك القانونية في مجال نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ينبغي أن يكون هدف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. إن اتخاذ تدابير من هذا القبيل هو وحده الذي سيمكن من إرساء الأساس لأمن تكفله ضمانات متبادلة كهدف أولي.

أكدت الأرجنتين مجددا في تموز/يوليه ١٩٩٨ إصرار المنطقة بأسرها على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وذلك في الإعلان السياسي لبلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي باعتبارها منطقة سلام خالية من أسلحة الدمار الشامل. وهذا الإعلان يعزز ويقوي مفهوم الأمن لكل الدول في المنطقة، ويمثل رسالة واضحة من جانب بلداننا بشأن أهدافنا الخاصة بالشفافية والتعاون والسلام.

وعلى المستوى دون الإقليمي، لا يزال العمل الذي تقوم به الوكالة البرازيلية الأرجنتينية للمساءلة والرقابة على المواد النووية مستمرا. وهذا يعد رمزا لعملية اقتراب كل منا من الآخر بخصوص المسائل النووية – وهذا جزء أساسي من التزام أوسع نطاقا لسياسة عدم الانتشار وبتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وكلها مسائل تؤيدها الأرجنتين.

وفي إطار نصف الكرة الغربي الذي ننتمي إليه، يرحب بلدي بارتياح بإعلان حكومة كوبا تصديقها على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – معاهدة تلاتيلولكو – وبقرارها الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذا يساعد على أن تصبح أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مقترنة في الأذهان بشكل متزايد بفكرة عدم الانتشار.

وعلى المستوى العالمي، تقوم الأرجنتين حاليا بتحليل المقترحات التي قدمت في آخر اجتماع للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، من أجل مواصلة العمل بشأنها في الدورة المقبلة للجنة التحضيرية، التي ستعقد في جنيف. والهدف هو ضمان أن تكون الخطوات المتخذة

هي تلك التي اتفقت عليها الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار للتقدم بالجهود المنتظمة والتدريجية لتنفيذ المادة السادسة من ذلك الصك.

ووفقا لهذا، اسمحوا لي أن أؤكد تلك الدعوة التي وجهت للتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولبدء مفاوضات فورا، في إطار مؤتمر نزع السلاح، بشأن اتفاقية لحظر المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

وتأسف الأرجنتين لحقيقة أنه بعد ست سنوات لم يصدر قرار عن مفاوضات اللجنة المخصصة لاتفاقية حظر الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية، على أساس النص الذي اقترحه الرئيس، للتوصل إلى بروتوكول تحقق فعال يمكن أن يخفض الخطر الذي تشكله الأسلحة البيولوجية ويعوق انتشارها. وترى الأرجنتين أنه ما من بلد يمكن أن يستثنى من نظام ملزم قانونا، وتطلب استكشاف طرق ابتكارية مشروعة لتعزيز الاتفاقية.

وفيما يخص عدم انتشار الأسلحة الكيميائية، تؤكد الأرجنتين من جديد التزامها الصارم بالمقاصد والأهداف التي كانت مصدر إلهام لوضع الاتفاقية، التي بدأ نفاذها في نيسان/أبريل ١٩٩٧. وفي هذا السياق، يخص منظمة حظر الأسلحة الكيميائية دور هام لتقوم به، لأنها مسؤولة عن القيام بعمل بالغ الصعوبة والتقعد، بالنظر إلى الترسانات الهائلة التي لا بد من تدميرها، والأبعاد الشاسعة للمنشآت التي ينبغي تفتيشها - وجميعها ستتطلب مساهمات مالية كبيرة.

ومهمة منظمة حظر الأسلحة الكيمائية لها أهمية خاصة في وقت يشعر فيه المجتمع الدولي بأنه أكثر تعرضا للتهديد مما كان عليه من قبل، من ظاهرة الإرهاب. والأرجنتين تعتنق أيضا هدف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الأساسي، وهو تحقيق العالمية للاتفاقية. ويعتقد بلدنا أنه يجب بذل كل جهد ممكن لإحراز تقدم بشأن هذه المسائل والمسائل الأخرى المتعلقة بالاتفاقية.

وتبعا لهذا، يسرنا غاية السرور أن الدول الأطراف وضعت ثقتها في دبلوماسي أرجنتيني ليقود الأمانة التقنية. ونعتقد أننا يجب أن نستفيد من روح الوئام والتعاون المتجددة السائدة في هذه المرحلة التي بدأناها من فورنا.

إن الاهتمام بشأن عدم انتشار القذائف هو أحد الأعمدة الأخرى للسياسة الأرجنتينية الواسعة فيما يتعلق بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إطلاقها، والأمن الدولي والضوابط على تصدير التكنولوجيات الحساسة ولوازم الحرب. ولتعزيز الأعراف الدولية والصكوك السياسية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وأنظمة إطلاقها أهمية رئيسية لبلادي.

وطوال مدة من الوقت، كان نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف هو أداة السيطرة الوحيدة في مجال انتشار القذائف. ومن الضروري الآن استكمال هذا النهج عن طريق إجراءات عالمية ومتعددة الأطراف تكون غير تمييزية وشاملة. ومن ثم، تدعم الأرجنتين إضفاء طابع العالمية على الجهد المبذول لوضع مدونة قواعد سلوك دولية فيما يتعلق بانتشار القذائف التسيارية الذي هو حاليا موضوع لعملية تفاوضية ترمي لعقد مؤتمر دولي لاعتماد المدونة.

وخلال الاجتماعات العامة للنظام، التي عقدت في وارسو، اتخذ قرار بتوافق الآراء بتسمية الأرجنتين رئيسا للنظام للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤. وينبع اهتمام الأرجنتين النشط ومشاركتها الملتزمة في النظام خلال الـ ١٠ سنوات الأخيرة من مساندتها الدؤوبة لجهود عدم انتشار القذائف. وبالإضافة إلى ذلك، تساند الأرجنتين أيضا العمل الذي

يؤديه فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالقذائف، الذي سيقدم تقريره بموجب القرار ٣٣/٥٥ (ألف).

وقد اضطلعت تدابير بناء الثقة بدور هام بالمساعدة في تهيئة مناخ للسلام والثقة مع جيراننا وهذا أمر أساسي في أوقات تتعرض فيها المؤسسات الديمقراطية للاختبار نتيجة للأزمة الاقتصادية الخطيرة التي تؤثر على بلدان المنطقة. وظل بلدنا من العاملين بقوة من أجل تدابير بناء الثقة على الصعد الثنائية، والإقليمية، وعلى صعيد نصف الكرة الغربي، والصعيد العالمي، لكوننا نعتقد أنها توفر أفضل سبيل لإظهار الرغبة في التكامل والتعاون التي تقود أعمالنا بطريقة ملموسة.

ونفذت الأرجنتين مع جيرانها عمليا جميع تدابير بناء الثقة المتفق عليها على الصعيد الإقليمي. ونحن مصممون على مواصلة إنجاز هذه المهمة بينما نروج لاتخاذ التدابير ونحسن تلك التي نفذت بالفعل. ونود كذلك أن نعرب عن دعمنا لعمل هيئة نزع السلاح في مجال تدابير بناء الثقة. ونأمل أن يتسنى في العام القادم إنهاء الدورة التي تستمر ثلاث سنوات بتوصيات محددة.

وأظهر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه مرونة الدول فيما يتعلق بمكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. ومن ثم، فإن من المستصوب – بالاستفادة من التجربة الدولية والاستنتاجات الواردة في تقارير أفرقة الخبراء المتنوعة – وضع معايير دولية بشأن عمليات نقل الأسلحة واكتشاف طرق الاتجار غير المشروع وتحديد كيفية الإمداد بها.

وباستخدام برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى والاتجار بها، تنفذ الأرجنتين، أو على وشك أن تنفذ، برامج وطنية لنزع السلاح ترمي لكبح جماح العنف المدني أو القضاء عليه ووقف انتشار الأسلحة النارية.

وعلى الصعيد دون الإقليمي عقدت الجلسة الثانية لفريق الأسلحة التابع للسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية، الذي يشمل بوليفيا وشيلي والمنشأ بقرار من رؤساء البلدان الستة، في آذار/مارس هذا العام في بوينس أيريس. وقد جدد ذاك الاجتماع تأكيد الهدف الأساسي في أن يصبح الفريق آلية دون إقليمية لتنفيذ ومتابعة كل من اتفاقية البلدان الأمريكية وبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

واستطاعت اتفاقية أوتاوا أن تحول إلى التزامات دولية ضرورة القضاء على الألغام المضادة للأفراد، التي تسبب أذى جسيما للسكان المدنيين والتي تستمر تأثيراتها السلبية لفترة عقود بعد انتهاء الصراعات التي دفعت إلى استعمالها. وظلت منطقتنا بين أكثر المناطق النشطة في الاستجابة لهذا الالتزام، بالنظر إلى أن كل بلد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقريبا هو طرف في هذا الصك.

وتتفق الأرجنتين بالكامل مع الأهداف الواردة في هذه الاتفاقية، كما أنها تعمل على إضفاء طابع العالمية عليها وتنفيذها. كذلك قدمنا تقريرنا الوطني تماشيا مع المادة ٧، آخذين بعين الاعتبار التقدم المحرز في تنفيذ خطتنا لتدمير مخزونات الألغام.

وبالإضافة لذلك، تأمل الأرجنتين أن يوفر المؤتمر القادم لتصبح الاتفاقية بشأن الأسلحة التقليدية المعنية فرصة لتعزيز ذلك الصك، والذي هو من القيمة بمكان للقانون الإنساني الدولي. وفي ذلك الصدد، نتعشم أيضا أن توفر

نتائج أنشطة الأفرقة العاملة حلا لمشكلة المخلفات المتفجرة للحروب وغيرها من الأسلحة عشوائية الأثر.

كما أظهرت البيانات التي أدلي بها في المناقشة العامة، أمامنا عدد كبير من القضايا التي تنتظر الحل وهي حيوية لزيادة الأمان في العالم. وتتطلب تسوية هذه القضايا إرادة سياسية حقيقية من جانبنا لتوحيد جهودنا من أجل تحقيق هذا الهدف الأساسي للمجتمع الدولي.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أهنئك، سيدي الرئيس، على انتخابك لرئاسة اللجنة الأولى. وفي نفس السياق، التهاني أيضا مستحقة لضباط اللجنة الآخرين. ويستحق وكيل الأمين العام، صديقي العزيز السيد داناباالا، الشكر بصورة خاصة على بيانه الشامل. ونرحب في اللجنة بعضوينا الجديدين سويسرا وتيمور – ليشتي.

ونحن نجتمع هنا لنشارك في المناقشة العامة بعد سنة صعبة بعض الشيء وذاخرة بالأحداث في أعقاب الهجمات الإرهابية الخسيسة في ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١. وقد أدى هذا لتفكير جديد في مفهوم الأمن. وفي حين أظهرت الجهود لتسوية صراعات رئيسية في كثير من أجزاء العالم تقدما يبعث على الأمل، شهدنا، بروز شعور جديد بالضيق والتوتر وعدم الاستقرار.

ورغم النجاح المبدئي الكبير، لا تزال الحرب على الإرهاب لم تكتمل، وهي إلى درجة كبيرة تفتقر للاتجاه السليم بالنسبة للمرحلة القادمة.

ويبدو أن الحالة في الشرق الأوسط والخليج تنحدر بصورة أعمق في مستنقع الصراع الأوسع.

وليس هناك بادرة لتقليص العنف في الشرق الأوسط نظرا لأن جهود اللجنة الرباعية والجهات الفاعلة الأخرى قاصرة بصورة كبيرة عن الدفعة الجادة والمتسقة التي يحتاج إليها كثيرا لإحياء عملية السلام.

ويبدو أن خطر نشوب حرب جديدة في الخليج يلوح بصورة أكبر يوما بعد يوم، رغم جهود الكثيرين لتجنبها.

ولا يزال السلام والأمن في أفغانستان أمرا بعيد المنال رغم الانتصار على تنظيم القاعدة وحركة طالبان. ولم تكتسب الجهود الرامية لإعادة الإعمار، وإعادة البناء، وإعادة التأهيل بعد أية قوة دفع ذات معنى. إن الحالة محفوفة بخطر العودة إلى الانزلاق في الفوضى إذا أخفق المجتمع الدولي في تعبئة المزيد من الموارد وبذل جهود إضافية في إطار خطط وبرامج تتسم بفكر وتنسيق جيدين.

إن التوتر بين الجارين الحائزين للقدرات النووية في جنوب آسيا؛ والصراعات الملتهبة في أجزاء مختلفة من أفريقيا، رغم التطورات الإيجابية في أنغولا وسيراليون والسودان والكونغو؛ وبؤر التوتر في شرق أوروبا؛ والتقدم البطيء في تنفيذ بناء السلام في يوغوسلافيا السابقة – كلها أمور تبعث على القلق.

ويتعرض الأمن الدولي أيضا لخطر دائم من الفجوة المتسعة بشكل متزايد بين بلدان الشمال والجنوب – الفجوة بين الأثرياء والفقراء؛ ومن الظلم والجور وعدم الإنصاف على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ ومن عدم احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون؛ ومن الكوارث الطبيعية والمجاعة والأمراض. وتناولت الوفود كل هذه القضايا بشكل عام في الأسابيع الماضية خلال المناقشة العامة في الجلسة العامة. وستلقى بعض هذه القضايا اهتماما أكثر تحديدا في اللجان الأخرى.

ونحن نركز في هذه اللجنة على قضايا نزع السلاح فيما يتعلق بأهداف ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بتعزيز

السلام والأمن والإسهام في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية في أنحاء العالم، بما يجعله مكانا أفضل للحياة.

إن أسلافنا، الذين أسسوا هذه الهيئة، الأمم المتحدة، وكتبوا ميثاقها، أدركوا بحكمتهم الحاجة الماسة إلى نزع السلاح وأهميته بوصفه إحدى الخطوات الهامة نحو تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه. ووضعوا ثقتهم في أربعة مبادئ: انفراج العلاقات الدولية، ونزع السلاح، وإنهاء الاستعمار، والتنمية. وتم تحقيق منجزات رئيسية في نصف القرن الأول للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح. ولا يزال هناك الكثير مما يجب فعله لدفع عجلة تحقيق الهدف النهائي لنزع السلاح العام والتام.

ولكن يؤسفنا أن نلاحظ تراجعا في هذا التوجه. فيبدو أن نزع السلاح لم يعد أمرا مفضلا. فهناك انخفاض ملحوظ في اهتمام البلدان الأعضاء بهذه القضايا والحرص عليها. ويبدو أن سببين متعارضين ظاهريا هما المسؤولان عن ذلك. الأول هو نوع من الرضا الذاتي عما تم تحقيقه حتى الآن؛ والثاني هو الإحساس بالإحباط والضعف واليأس من جانب أغلب الدول الأعضاء لأن الدول العسكرية الرئيسية ليست راغبة في التقدم بجدية نحو نزع السلاح العام والتام أو مستعدة له وذلك لأسباب سياسية متنوعة ولأسباب أخرى خاصة بها.

ويقول جوناثان دين في مقال بمطبوعة أصدرتها رابطة الأمم المتحدة في الولايات المتحدة عن العام المنصرم:

”تزامن التقدم المتواضع المحرز خلال العام الماضي في نزع السلاح مع عدد من الانتكاسات الخطيرة في تحديد الأسلحة ونزع السلاح متعددي الأطراف“.

ولكن ربما يحاول الأمين العام عمدا في تقريره عن أعمال المنظمة أن يشير إلى بضعة تطورات إيجابية شهدناها خلال تلك الفترة وأن يتجاهل السلبيات إلى حد كبير. إن الجملة الأولى في القسم ذي الصلة من التقرير ليست سوى اعتذار عن التسليم بالواقع. فهي تقول:

”لم تشهد منتديات نزع السلاح المتعددة الأطراف، خلال العام المنصرم، أي تعاون دولي يذكر“. (A/57/1 ، الفقرة ٦٣)

وربما كان توقيع رئيسي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي على معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ لخفض الأسلحة النووية الاستراتيجية إلى حد كبير هو أهم حدث إيجابي في نزع السلاح خلال العام المنصرم. وقليلون جدا هم الذين يعتقدون أن تلك المعاهدة ستنجح في مواجهة الخطر الناتج عن زوال معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. والشعور العام هو أن المعاهدة الجديدة كان يُمكن أن تكون أكثر نفعا إذا ما رُسخت فيها بمزيد من الوضوح أكبر مفاهيم الشفافية وإمكانية التحقق وعدم التراجع.

ومن التطورات الأخرى الإيجابية زيادة مشاركة الدول الأعضاء في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية؛ والمبادرات الإقليمية في تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي عُقد عام ٢٠٠١؛ والتقدم المحرز في الأعمال المتعلقة بالألغام التي أفضت إلى المزيد من خفض إنتاج ونقل الألغام الأرضية؛ وإحراز بعض التقدم في مناطق معينة من مناطق الصراع أو ما بعد الصراع في مجال النزع العملي للسلاح وذلك في شكل جمع الأسلحة والذخائر من مقاتلين سابقين أو حائزين غير قانونيين لها؛ وتحقيق بعض النجاح في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بصفة عامة. وفي هذا الصدد،

تجدر الإشادة بجهود الأطراف المعنية – بما فيها إدارة شؤون نزع السلاح، ومجموعات الدول المهتمة بالنزع العملي للسلاح، وكذلك بعض المنظمات غير الحكومية. وتجدر الإشارة أيضا إلى الانعقاد الناجح في وقت سابق من هذا العام للجلسة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي القادم للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومن الأحداث ذات المغزى الإيجابي الكبير الإعلان الصادر مؤخرا عن كوبا بعزمها الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للسلاح النووي. ونحن نرحب بذلك القرار. وندعو الدول الثلاث الباقية غير الأطراف في المعاهدة حتى الآن إلى الاقتداء بكوبا في أقرب وقت ممكن.

ومن المؤسف أن قائمة السلبيات ليست أطول كثيرا فحسب بل هي أيضا أكثر خطورة وإزعاجا على نحو غير متناسب. وسأذكر مجرد عدد من السلبيات الأكثر خطورة كي أبرز قلقنا الشديد، بما في ذلك إلغاء معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية؛ وتحويل التركيز إلى منظومات الدفاع بالقذائف؛ وقيام الدول الحائزة للسلاح النووي باستعراض مواقفها النووية؛ وتجديد التركيز على الأسلحة النووية التكتيكية؛ والاستهداف النووي لدول غير حائزة للسلاح النووي؛ وبقاء دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ أمرا بعيد التحقيق؛ واستمرار بذل الجهود لصنع أسلحة تقليدية ونووية جديدة أشد خطورة؛ وتجدد سباق التسلح، خاصة بين الدول العسكرية الرئيسية، بما فيها الدول النووية؛ والزيادة الهائلة في الإنفاق العسكري للدول العسكرية الرئيسية؛ واستمرار الجمود في مفاوضات مؤتمر نزع السلاح بشأن نزع السلاح النووي ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وكذلك بشأن جهود منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي؛ وتعليق استعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وما إلى ذلك. لقد تم تهميش نزع السلاح إلى درجة أن هيئة نزع السلاح لم تتمكن هذا العام حتى من عقد دورتها السنوية العادية.

ورغم التقدم المحرز في الآونة الأخيرة، تظل بنغلاديش من بين الأغلبية العظمى من البلدان النامية المنهمكة دائما في النضال من أجل الحفاظ على أهميتها في عالم العولمة هذا من خلال التصدي لتحديات التنمية الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية في مواجهة نقص الموارد، والفقر الواسع الانتشار، والأمراض، والكوارث الطبيعية. ولا يمكننا أن نتحمل عواقب إنفاق مبالغ كبيرة على الأسلحة والميزانيات العسكرية، ولا نريد ذلك. إننا نعي تماما قيمة نزع السلاح بوصفه عاملا ضروريا وهاما في تحقيق السلم والأمن داخل الدول وفيما بينها، وكذلك في تهيئة البيئة المساعدة على التنمية والإسهام المباشر فيها. وإني على ثقة بأن جميع البلدان – الكبيرة منها أو الصغيرة، الغنية منها أو الفقيرة – تدرك قيمة نزع السلاح بنفس القدر، حتى وإن كان البعض لا يود التسليم بذلك علانية.

ولا يمكن التشكيك في أن نزع السلاح مرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية، شأنه في ذلك شأن الأمن. ويشمل نزع السلاح عدم الانتشار وإنهاء سباق التسلح؛ وخفض الأسلحة والأفراد العسكريين؛ وإبرام المعاهدات الثنائية والإقليمية والدولية؛ وتدابير أخرى لبناء الثقة؛ وخفض الإنفاق العسكري، والإفراج عن الموارد لصالح أنشطة أخرى إنمائية. كما أنه يشمل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كل ذلك يسهم بشكل مباشر وكبير في تعزيز الأمن، وفي التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية أيضا. ونزع السلاح المستدام هو أيضا مقدمة وشرط أساسي للأمن المستدام والتنمية المستدامة. ويفضي نزع السلاح إلى خفض التوتر، وخفض احتمالات الحرب، كما يسمح للشعوب بالتركيز بدرجة أكبر على التحديات الإنمائية الأخرى.

وبنغلاديش، بالتالي، تدعو كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – الكبيرة والصغيرة، الغنية والفقيرة – إلى التفكير جديا في الاتجاهات السلبية المتنامية في مجال نزع السلاح، وإلى تنسيق جهودها لبث حيوية متجددة في هذا المسعى، واضعة نصب أعينها الهدف النهائي وهو نزع السلاح العام الكامل. وينبغي السعي لتحقيق هذا الهدف على الصعيد المتعدد الأطراف والصعيد الثنائي وكذلك الفردي. وينبغي متابعته عالميا وإقليميا وداخليا.

وبلوغا لتلك الغاية، يود وفد بلادي أن يدعو على وجه الخصوص إلى اتخاذ بضع خطوات محددة وملموسة. الأولى هي تنشيط مؤتمر نزع السلاح، بحثه بجدية على إحراز تقدم في المفاوضات التي وصلت إلى طريق مسدود. وينبغي استخدام مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل الأساسي للتفاوض على كل المعاهدات والاتفاقيات العالمية المتعلقة بنزع السلاح. ومحاولات تجاوز منظومة الأمم المتحدة في مثل هذه المفاوضات سيثير تساؤلات تتعلق بالشرعية والمصداقية. وينبغي أن تعقد الاجتماعات المقررة لهيئة نزع السلاح بشكل منتظم، لتمكينها من إنجاز المهام التي كلفتها بها الجمعية العامة، والاضطلاع بمهام جديدة حال نشوئها. وينبغي ضمان تنفيذ خطة العمل المؤلفة من ١٣ نقطة، والتي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠. وينبغي اتخاذ خطوات لكفالة التعجيل بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وينبغي التركيز بشكل أكبر على تحسين نظم الرصد والتحقق فيما يتعلق بكل المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار، من خلال زيادة الشفافية.

ولا بد من ضمان عدم الرجعة في جميع تدابير نزع السلاح. ولا بد من تقوية تدابير الضمانات التي تكفل عدم وقوع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وكذلك الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والتكنولوجيا المتصلة بها في أيدي الإرهابيين. ويجب النهوض بترتيبات إقليمية لنزع السلاح، عن طريق تشجيع الحوار في مختلف المناطق. وإدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح يمكن أن تقوم بدور نشط في تيسير مثل هذه الحوارات. وفي هذا السياق، لا بد لي من الإشارة إلى أن استمرار فشل السلطات المعنية في نقل المركز الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ إلى كاتماندو، وهي الموقع المقرر له، يتحدى قدرتنا على الفهم.

أما مفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، فينبغي متابعة تطبيقه ليشمل المزيد من المناطق. وينبغي التركيز بشكل خاص على الإنجاز المبكر لمثل هذا الوضع في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، نشدد على الحاجة العاجلة إلى إقناع إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار باعتبارها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، وإخضاع كل منشآتها النووية للرصد الدولي. وعلى غرار سائر دول المنطقة، يتعين إقناع إسرائيل أيضا بالتخلي عن شراء وإنتاج وتخزين واستعمال كل أشكال أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وعلى الرغم من القدرة النووية التي أظهرتها اثنتان من الدول الأعضاء من منطقة جنوب آسيا، فينبغي بذل جهود متجددة لإقناعهما بالتخلي عن الخيار النووي والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار باعتبارهما دولتين غير حائزتين للأسلحة النووية.

وينبغي بذل جهود متجددة لعكس الاتجاه السائد نحو زيادة الإنفاق العسكري وبخاصة من جانب الدول العسكرية الكبرى. كما ينبغي، في هذا السياق، إعادة النظر بشكل جاد في مفاهيم عوائد السلام، وإنشاء صندوق عالمي لتخفيف حدة الفقر.

وبنغلاديش ملتزمة دستوريا بتحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل. ونحن بالفعل طرف في معظم المعاهدات والاتفاقيات المتصلة بنزع السلاح، بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، واتفاقية أوتاوا بشأن الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وأود أن أكرر التأكيد على التزامنا الثابت بمتابعة عملية نزع السلاح بنشاط، بالتعاون مع كل جيراننا في جنوب آسيا، وكذلك مع سائر أعضاء هذه الهيئة.

في الختام، أود أن أؤكد على أن بنغلاديش بصفتها الفردية، شأنها شأن الكثير من البلدان الأخرى، لا تملك غير قدرة هامشية على التأثير في قضايا نزع السلاح العالمية، على الرغم من التزامنا الثابت في هذا الصدد. ولكن من يملكون النفوذ من واجبهم أن يبذلوا المزيد من الجهود. وبالطبع من خلال تجميع جهودنا كبلدان – كبيرة كانت أم صغيرة، غنية أو فقيرة – يمكننا بالتأكيد أن نحقق ما هو أكثر بكثير.

السيد الكليب (الكويت): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أعرب لكم، باسم دولة الكويت، عن تهانينا الخالصة بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. ونحن على ثقة بأن خبرتكم وحنكتكم سوف تكونان أساس نجاح هذه اللجنة. وفي الوقت نفسه، نؤكد لكم استعداد وفد بلادي للتعاون معكم من أجل إنجاح مهمتكم. واسمحوا لي أيضا، أن أعبر عن تقديري وشكري لسلفكم السفير أندريه إردوس الذي أدار بكفاءة ومقدرة وحكمة أعمال اللجنة الأولى خلال الدورة السادسة والخمسين. كما أتقدم لباقي أعضاء المكتب بالتهنئة الخالصة على انتخابهم.

يتصادف انعقاد اجتماع لجنتنا مع حلول الذكرى الأولى لحادثة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر الإرهابية التي روعت المجتمع الدولي بأسره، والتي راح ضحيتها أبرياء ينتمون إلى أديان وجنسيات عدة ومختلفة، الأمر الذي يؤكد أن الإرهاب لا دين له ولا جنسية ولا حدود. وإننا، مرة أخرى، نجدد تضامن حكومة وشعب الكويت مع حكومة وشعب الولايات المتحدة، ومواساتنا لأسر الضحايا الذين فُقدوا إثر الحادث الأليم، فقلوبنا معهم ومعكم جميعا. فمن مر بتجربة لن ينساها؛ والكويت ضحية من ضحايا الإرهاب بكل أشكاله. لذا اسمحوا لي أن أجدد موقف الكويت المبدئي والثابت من إدانة جميع الأعمال الإرهابية.

ولقد رأينا نتيجة تضامن الأسرة الدولية وعزمها في أخذ الخطوات اللازمة للقضاء على وباء الإرهاب، ابتداء من صدور قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). فعلينا أن نجدد هذا العزم وهذه الروح للقضاء على وباء آخر يهدد الأمن والسلم الدوليين، وباء الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل بجميع أنواعها. لقد عفا الزمن عليها، وحان وقت اتخاذ القرارات السياسية العليا والمصيرية لتفعيل التدابير المتفق عليها دوليا ليصبح عالمنا خال من أسلحة الدمار الشامل. ولقد استمعنا جميعا إلى كلمات عدة خلال الأيام الماضية، وسنستمع طوال الفترة القادمة إلى كلمات تطالب بنفس الشيء. فقد قررت شعوب العالم أن تعيش بسلام وأمان في عالم يسوده الأمن والاستقرار.

إن الكويت لا تجد مبررا يسمح للدول المالكة لهذه الأسلحة بالاستمرار في الاحتفاظ بها، ولا نجد مبررا للمماطلة في تحقيق ما ورد في الوثيقة الختامية للدورة العاشرة للجمعية العامة المعنية بنزع السلاح. وكلنا أمل في أن تجد النداءات التي أطلقتها حكومات العالم صدى لدى هذه الدول وتذكرهم بأن المسؤولية والحل في أيديهم.

وفي هذا السياق، رحبت بلادي بمعاهدة موسكو باعتبارها خطوة من أجل خفض ما كان قد تم نشره من

أسلحة نووية استراتيجية في كل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، ونحث الطرفين أن يتخذا المزيد من التدابير التي لا رجعة فيها، والتي تتسم بالشفافية ويمكن التحقق منها، وصولا إلى القضاء الكامل على ترسانتهما النووية.

كما رحبت بلادي بانضمام كوبا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، معتبرة ذلك خطوة جديدة إلى الأمام. ونطالب في هذا الصدد إسرائيل – الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم إلى المعاهدة، والوحيدة التي تمتلك أسلحة نووية، متحدية بذلك قرارات الشرعية الدولية والنداءات الدولية المتكررة – بأن تنضم فورا إلى المعاهدة، وأن تتخلص من ترسانتها النووية، وأن تخضع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما نطالب جميع دول العالم بوقف مبيعاتها لإسرائيل من الوسائل العلمية والتكنولوجية التي تساهم في تعزيز سلاحها النووي، أو لأي دولة أخرى تسعى لتطوير برامجها لأسلحة الدمار الشامل.

إن الكويت تكرر تأييدها لعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. ونؤيد عقد معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دوليا وفاعليا لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووي الأخرى. ولقد بات وضع إسرائيل يشكل إخلالا واضحا في ميزان القوى وقلقا دائما لمنطقة الشرق الأوسط. ويظل وضع إسرائيل هذا العقبة الرئيسية أمام جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

اسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى على ترحيب بلادي باقتراح الأمين العام السيد كوفي عنان بعقد مؤتمر دولي لتحديد سبل القضاء على المخاطر النووية، الذي اعتمده رؤساء حكوماتنا في الوثيقة الختامية الصادرة عن القمة الألفية، وأن نذكر بالرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه ١٩٩٧ حول عدم شرعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها لحل النزاعات. ونؤيد عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

مع المزيد من الأسف، ها قد مضى عام جديد وما زال مؤتمر نزع السلاح غير قادر حتى على الاتفاق على جدول أعماله. ولم نحقق العالمية لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. ولم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وما زالت النفقات العسكرية ترتفع وتجارة السلاح تنمو. فقد أنفقت الدول في العام الماضي ما يضاهي ٨٠٠ بليون دولار على الأسلحة بجميع أنواعها. ولا يزال شبح الحرب النووية يلوح بين وقت وآخر. وإنه لأمر مؤسف ألا نأخذ في الاعتبار الإنجازات الدولية في مجالات التنمية المستدامة والتمويل والتجارة من الدوحة، مرورا بمونتيري، وصولا إلى جوهانسبرغ، وذلك لكي نقارن ما تم إنجازه في هذه المجالات بما تم إنجازه في مجال نزع السلاح: لا شيء يذكر.

العالم مر بأزمات عدة وشعوبنا تنظر إلى المستقبل بتشاؤم وقلق. دعونا نضع مصلحة شعوبنا فوق كل اعتبار ونبعد شعور القلق عنها وعن أجيالنا القادمة. إذا كنا قد فشلنا في المرات السابقة فكلنا أمل في الكويت أن ننجح غدا لأن المستقبل المشرق لشعوبنا هو هدفنا، وأن نمحي من ذاكرتنا كلمات مثل الحروب، أسلحة دمار شامل، أسير، إبادة جماعية، أو إرهاب.

مرة أخرى، تتمنى بلادي لكم وللأسرة الدولية التوفيق والسلام.

السيد ستاغنو (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم، الذي تستحقونه بجدارة، لرئاسة اللجنة الأولى. ويمكنني أن أؤكد لكم دعم كوستاريكا المطلق لكم. وأود أن أهنئ أعضاء المكتب أيضا.

إن لكوستاريكا خبرة خاصة فيما يتعلق بقضية نزع السلاح. وكنا أول بلد يمتثل دون قيد أو شرط لقرار الجمعية العامة ٤١ (د - ١)، المعنون ''المبادئ المنظمة للتنظيم والتخفيض العامين للأسلحة''، الذي اتخذ بالإجماع في أول دورة للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٦. وهذا القرار التاريخي، الذي يصور على نحو أفضل من أي قرار آخر جوهر الأمم المتحدة نفسه، قد جرى إغفاله وأصبح طي النسيان. ونأمل ألا يكون مصيره المحزن نذيرا بالمصير الحتمي المنتظر لمبادرات نزع السلاح التي تجري متابعتها الآن. ونحن ندين إدانة قاطعة إلى أقصى حد الغموض والمقاومة المستمرين فيما يتعلق باتخاذ تدابير ملموسة تؤدي إلى نزع السلاح العام.

إننا أعلنا السلام مع العالم عام ١٩٤٩ بالإلغاء الدستوري لقواتنا المسلحة. ولم يقلد أي بلد آخر هذا العمل المثالي غير الأناني. إننا وضعنا أنفسنا في يد القانون الدولي. وآمنا بالفعالية وبالسيادة المطلقة للصكوك القانونية التي تحكم العلاقات الدولية وأعطينا الأولوية للنهوض بالتنمية الاجتماعية بوصفها الأساس الأصلي للأمن المشروع لمواطنينا.

ولكوستاريكا خبرة وتاريخ طويلان في تعزيز جدول أعمال نزع السلاح. وبصراحة، نشعر بالإحباط من ضآلة التقدم المحرز. ونشعر بخيبة أمل إزاء الدعوات الشعائرية لإنهاء جميع الحروب ما دامت لدينا أسلحة، ستكون لدينا حروب. والمعادلة بسيطة.

ونرجو أن يمكننا ما تلقيناه من إنذار عندما اكتشفنا القدرات الجديدة للإرهاب الدولي من التحرك صوب تحقيق نزع السلاح العام. ولا يكمن الحل في انتشار الأسلحة ولا في تخصصها، بل يكمن في تخفيضها والقضاء التدريجي والعام عليها. والجماعات الإرهابية - كما هو الحال بالنسبة لجميع الجماعات المسلحة التي تعمل في العالم - لا تنتج الأسلحة. إنها تشتريها. وأعداؤنا المشتركون مسلحون لأنهم انتهزوا فرصة عدم التزامنا بفرض القيود على الأسلحة وتخفيضها على نحو فعال. والثمن الذي ندفعه باهظ بدرجة لا يمكن حسابها.

وبينما أنه من الصحيح أن هناك بعض المسؤولية المشتركة فيما يتعلق بالتقدم الضئيل المحرز في مجال نزع السلاح، فإن مسؤولية عدد قليل من الدول مسؤولية واضحة جدا. ومن المفارقات أن ٩٨ بلدا حاضرا هنا تتكلم عن السلام في حين أن لديها صناعات للأسلحة تحافظ عليها، وتعتمد هذه الصناعات بحكم وجودها نفسه على الحرب. والحرب تجارة، ومهما كانت عنيفة أو غير عادلة، فهي لا تزال تجارة.

وفضلا عن ذلك، الحرب تجارة قذرة. ولا يمكن أن تسجل أو تتابع مصالح الجمارك الوطنية إلا ٢٠ في المائة من السوق الدولية القانونية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولا ينشر أي نوع من التقارير الرسمية عن بيع أو نقل هذا النوع من الأسلحة سوى ٢٢ بلدا من البلدان التي تنتجه، وعددها ٩٨ بلدا. وفي عام ٢٠٠١، كان لحوالي ٥٤ بلدا صلة بعمليات نقل هذه الأسلحة وإعادة بيعها، منتهكة بذلك الحظر الدولي المفروض انتهاكا صارخا.

وهناك افتقار كبير إلى الشفافية في السوق الدولية للسلاح. وهناك نقص واضح في آليات مراقبة هذه السوق. وتراخيص بيع الأسلحة وضمانات المتلقي النهائي أو

الاستخدام النهائي وبقية الضوابط الموجودة غير كافية. ولا توجد الآن أولوية للشفافية. وأسواق الأسلحة الموازية والأسلحة غير المشروعة لا تزال موجودة بفضل الإجراءات التي تتخذها – أو لا تتخذها – حكومات كثيرة.

وهذه السوق المهلكة التي لا تحترم أي حدود تتطلب نظاما دوليا استثنائيا للتنظيم. وفي هذا السياق، نرحب بالتوقيع على الاتفاقية الدولية لمناهضة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة، رغم أننا نأسف لعدم تضمنها بيع أو نقل الأسلحة بين الدول أو إلى الكيانات من غير الدول. وبرنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تعيبه نفس جوانب النقص هذه.

ومن السخف أن ندعي أنه لا ينتفع من الحرب إلا تجار الأسلحة. إنه في بعض الحالات تستفيد الشركات التي تنتج الأسلحة أيضا على حساب المال العام. وإنتاج الأسلحة يحظى بدعم كبير. وفضلا عن ذلك، تقدم حكومات عديدة إعفاءات ضريبية لصناعة الأسلحة في شكل ما يسمى اتفاقات تعويضية ورسوم استرداد لكي تعزز القدرة التنافسية لهذه الشركات في المجال التجاري.

ومن دواعي قلقنا الشديد حالة الركود في مؤتمر نزع السلاح. وبينما حقق المؤتمر أهدافه في الماضي، وهي الموافقة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فهو يكرس وقته الآن لمناقشات عقيمة. ومن غير المقبول أن تنتهز بعض الدول فرصة وجود جوانب نقص في هيكله وإجراءاته لكي تتنصل من الوفاء بالتزاماتها السابقة.

ونزع السلاح العام لأسلحة الدمار الشامل ينطوي على التزام لا يمكن تحاشيه. ومحكمة العدل الدولية كانت واضحة في الإعلان في فتواها الصادرة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن شرعية التهديد باستعمال الأسلحة النووية عن ”أن هناك التزاما بالسعي بحسن نية وبإتمام مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه“. وفي هذا الإطار، نطالب بإنشاء فريق مخصص يمهد الطريق نحو الامتثال الكامل للالتزامات المتعهد بها.

وتدين كوستاريكا استخدام الأسلحة النووية وحيازتها والتهديد باستخدامها واستحداثها. فمن وجهة النظر الأخلاقية والقانونية والاستراتيجية، ليس هناك مبرر على الإطلاق يضفي الشرعية على صنع أسلحة الدمار الشامل هذه. ونحن نشجب أي مذهب عسكري يسعى إلى تبرير حيازة الأسلحة النووية على أساس مفهوم خاطئ للأمن الوطني، وكيان الدولة أو القوة العسكرية.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من الركائز الأساسية في مكافحة انتشار الأسلحة النووية. ومن خلال حظر تجارب التفجيرات النووية وإنشاء نظام فعال للتحقق، تضع هذه المعاهدة عقبات حقيقية أمام تصنيع أسلحة نووية جديدة. لذلك، فقد أسعدنا أن نرى أن ١٦٦ دولة قد وقعت على هذا الصك الدولي بالفعل وأن ٩٤ دولة صدقت عليه فعلا. ومع ذلك، نلاحظ مع القلق الشديد أن هناك ١٣ بلدا لديها قدرات نووية، بما في ذلك عضوان في مجلس الأمن ودول أخرى أجرت تفجيرات نووية بالفعل، لم تصادق بعد على هذا الصك. لذلك، فإننا نحث وندعو كل الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك في وقت مبكر. إن بدء النفاذ المبكر لهذه المعاهدة ليس إلا خطوة أولى نحو نزع السلاح النووي العام والكامل. وما يتعين علينا أن نعتمده هو صك عالمي ملزم قانونا يحظر إنتاج المواد الانشطارية ويعزز الضمانات ضد استخدام هذا النوع من الأسلحة أو التهديد باستخدامه.

ونرى أنه لا بد من تقوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بهدف تعزيز قدراتها للتحقق وإنشاء نظام فعال للضمانات يشمل الإنتاج المادي للمواد النووية.

وإننا نشعر بالانزعاج لعدم إحراز أي تقدم فيما يتعلق باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. ولا بد من القضاء على الأسلحة البيولوجية بالكامل. وفي هذا الإطار، وفي ضوء المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في الشهر القادم، ترى كوستاريكا أن من الضروري وضع خطة محددة – خطة عملية تقوم على توافق الآراء – تيسر تنفيذ تلك الاتفاقية.

إن تجارة الأسلحة تحدث آثارا لا حصر لها، بما في ذلك الخسائر الفادحة في الأرواح. ففي عام ١٩٩٨، بلغ إجمالي عدد القتلى في مناطق الصراع المختلفة ٥٨٨ ٠٠٠ شخص. واستنادا إلى البيانات التي جمعها الصليب الأحمر، يُقدَّر بأن ٣٥ في المائة من كل ضحايا الحرب الذين تم إحصاؤهم في الفترة بين ١٩٩١ و ٢٠٠١ كانوا من المدنيين.

ويُقدر أن هناك حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ من الأطفال الجنود ينشطون في القتال في ٤١ بلدا، إلى جانب ٥٠٠ ٠٠٠ آخرين قامت بتجنيدهم مجموعات متمردة أو شبه عسكرية. وإذا أضفنا إلى هذه البيانات عدد الأشخاص المشردين، أو أولئك الذين تأثرت تلبية احتياجاتهم الأساسية من جراء حالات النقص أو آثار معاكسة أخرى، مثل العنف، فإن العدد الإجمالي للضحايا لا يمكن تحمله. بالإضافة إلى ذلك، واستنادا إلى تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١، فمن بين ١٣٨ بلدا توجد معلومات بشأنها في هذا المجال، خصص ٥١ منها موارد للإنفاق العسكري أكثر مما خصصه للتعليم والرعاية الصحية والطب الوقائي.

وفي القرن الحادي والعشرين، نجد بيننا الكثير جدا من المجتمعات التي تزودت بالسلاح، بينما تتفشى الأمية والمرض بين مواطنيها. ولا يمكن اعتبار ذلك علامة على التقدم. ومن أجل مكافحة هذه الآثار السلبية وتحقيق شفافية أكبر في تجارة الأسلحة وكبح تحويل الأسلحة إلى مجموعات غير شرعية تعرض أمننا للخطر، ما فتئت كوستاريكا منذ عام ١٩٩٧ تتصدر الحملة التي تدعو إلى وضع مدونة قواعد سلوك دولية تحكم نقل الأسلحة. وهذا الصك قد صدقت عليه وأعدته ١٩ من الشخصيات والمؤسسات الحائزة على جائزة نوبل، بمن فيهم رئيسنا السابق، الدكتور أوسكار آرياس سانشيز. ونحث جميع الدول الأعضاء الملتزمة بإقرار سلام دائم ومضمون على أن تدعم هذه المبادرة، التي تسعى إلى حظر نقل المعدات والأفراد العسكريين، والقضاء على الدعم المالي والسوقي الذي تحصل عليه تلك الدول التي تشارك وحداتها العسكرية أو شبه العسكرية أو وحدات الشرطة فيها، في انتهاكات حقوق الإنسان أو تسهم في تلك الانتهاكات.

وتؤيد كوستاريكا الجهود الجماعية الرامية إلى تدمير الألغام المضادة للأفراد والقضاء عليها. ولهذا، نُحيي الذكرى السنوية الخامسة للتوقيع على اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وقد أسعدنا أن ١٢٩ دولة صدقت على هذه الاتفاقية، بما في ذلك بلدان العالم الأكثر تضررا. وإن بلدي، الذي ما فتئ يلتزم بعالمية وفعالية تنفيذ اتفاقية أوتاوا، يناشد البلدان التي لم تصبح بعد أطرافا في هذه الاتفاقية أن تصدق عليها في وقت مبكر.

السيد أولاند (النرويج) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أشارك المتكلمين الذين سبقوني بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة مؤكدا كامل دعم وفدي لكم.

إن الهجوم المروع على الولايات المتحدة قبل عام مضى قد أثبت للعالم أن هناك إرهابيين لن يوقفهم شيء في جهودهم لبث الفوضي والتدمير. كما أثبتت أن الإرهاب الدولي يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولا بد من التصدي لهذا التهديد بكل الوسائل المتاحة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ويمكننا فحسب أن نتخيل الأثر الذي يمكن أن يحدث لو استعمل الإرهابيون أسلحة الدمار الشامل الآن أو في المستقبل. ولهذا، فإن إجراءات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار تكتسي أهمية كبيرة في إطار جهودنا لمكافحة الإرهاب. ويتمثل التحدي الماثل أمام هذه اللجنة في أن تحدد الإجراءات والسبل التي يمكن أن تحرم الإرهابيين من إمكانية حيازة واستعمال أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

ونذكر بأن دورة السنة الماضية لهذه اللجنة قد اعتمدت قرارا بتوافق الآراء يعترف بالصلة الوثيقة بين الإرهاب الدولي والاتجار غير المشروع بالأسلحة والنقل غير المشروع للمواد النووية والكيميائية والبيولوجية وغيرها من المواد ذات القدرات المهلكة. وبغية بناء رد مشترك إزاء التهديدات العالمية، أكد القرار من جديد على تعددية الأطراف كمبدأ أساسي لنزع السلاح وعدم الانتشار، معربا عن القلق إزاء عدم إحراز تقدم في هذا الميدان.

والآن، وبعد انقضاء عام كامل، ينبغي أن نسأل أنفسنا ما إذا كنا قد أوفينا بالتزاماتنا، أم أننا ما زلنا نتعامل مع نزع السلاح وعدم الانتشار المتعدد الأطراف ”بالطريقة المعهودة“. وإنني أشير بذلك إلى مسألة عدم إحراز تقدم في مجالات هامة، مثل التفاوض على معاهدة بشأن المواد الانشطارية، وتحقيق عالمية المعاهدات الهامة مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإجراءات الامتثال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وليس ثمة شك في أن المجتمع الدولي قد استجاب بقوة في عدد من المجالات للتهديد الذي يمثله الإرهاب. وفي الوقت نفسه، لا يزال وفدي يشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم كاف في دبلوماسية نزع السلاح وعدم الانتشار المتعددة الأطراف، والاعتراف الكافي بالأهمية التي يمثلها العمل في هذا المجال في كفاحنا ضد الإرهاب الدولي. وندعو كل الأعضاء في أسرة الأمم المتحدة إلى تجديد التزاماتهم الفردية والجماعية في هذا الصدد والوفاء بها.

وما فتئت الحكومة النرويجية تعتبر معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية في الجهود الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار. كما أن خطة العمل ونقاطها الـ ١٣ للإنجاز المنهجي والتدريجي لنزع السلاح النووي والمحددة في وثيقة المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي عام ٢٠٠٠ تمثل نقاطا مرجعية أساسية في هذا المجال. ومن المؤسف أن التقدم في تنفيذ بعض هذه النقاط الـ ١٣ لا يزال بطيئا.

ومن التطورات التي نرحب بها الاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على معاهدة جديدة لإجراء مزيد من التخفيضات في عدد الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية. وإن إجراء تخفيضات في عدد الرؤوس الحربية الاستراتيجية المنشورة في وضع تشغيلي سيكون إسهاما كبيرا في تنفيذ قرارات المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠٠٠ وفي استمرار الاستقرار الاستراتيجي وتعزيز الأمن في السياق الدولي الجديد. وفي حين نرحب بالتخفيضات في الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية، تؤكد النرويج على الحاجة إلى تخفيضات يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

وفي اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي عقدت في نيسان/أبريل، كان هناك رأي سائد على نطاق واسع، أعرب عنه الرئيس أيضا في موجزه الوقائعي، مفاده أنه لا بد من زيادة تخفيض الأسلحة النووية

غير الاستراتيجية بطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. ويحدونا الأمل في أن نرى بداية مبكرة للمفاوضات بشأن المزيد من التخفيضات الكبيرة في ترسانات الأسلحة النووية التكتيكية.

والإعلانان اللذان صدرا من طرف واحد عن رئيسي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ أسفرا عن إزالة عدد كبير من الرؤوس الحربية النووية التكتيكية. وهذان الإعلانان لا يزالان يتصفان بالأهمية وينبغي إعادة تأكيدهما وتعزيزهما. ونشجع على اعتماد تدابير شفافة، من قبيل الإبلاغ عن تنفيذ هذين الإعلانين الهامين، فضلا عن تبادل المعلومات فيما بين البلدين المعنيين. وفي ذلك الصدد، نود أن نشير إلى تدابير الشفافية التي اقترحتها منظمة حلف شمال الأطلسي على روسيا. وقد يكون من المفيد أيضا النظر في كيفية إسهام البرنامج التعاوني الهام الذي وضعته الولايات المتحدة للحد من درجة التهديد في تخزين وتفكيك الرؤوس الحربية النووية التكتيكية في روسيا بصورة آمنة.

وما زالت النرويج تولي أولوية عليا للتقيُّد العالمي بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ في وقت مبكر، وذلك بالرغم من الصعوبات التي ما فتئت هذه العملية تواجهها. وعمليات الوقف الاختياري المفروض ذاتيا على التجارب النووية تدبير مفيد ريثما تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. بيد أن عمليات الوقف الاختياري هذه لا يمكن أن تحل محل الالتزامات الملزمة قانونا المتمثلة في التوقيع والتصديق على المعاهدة. ونظام التحقق يدخل في صميم المعاهدة. والتنفيذ التام والسريع لنظام الرصد الدولي – بدون انتظار دخول المعاهدة حيز النفاذ – من شأنه أن يكون تدبيرا هاما لبناء الثقة وبناء الأمن. والدعم المالي والدبلوماسي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لا بد أن يستمر بلا هوادة.

وحسبما فعل كثيرون ممن تكلموا قبلي، نعرب عن الأسف الكبير لأننا نحن أيضا لاحظنا استمرار المأزق القائم في مؤتمر نزع السلاح. وهذه الحالة تضر بمصداقية المؤتمر، فضلا عن أنها تضر بمصداقية تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ونأمل بإخلاص في أن يتحقق النجاح في نهاية المطاف للمشاورات الحالية بشأن برنامج عمل المؤتمر، وأن يتمكن المؤتمر من البدء بعمل موضوعي في سنة ٢٠٠٣. وفي ذلك الصدد، نؤيد المبادرة الأخيرة المشتركة بين الأقاليم التي قدمها رؤساء المؤتمر الخمسة السابقون.

ونعتبر أنه ينبغي للمؤتمر أن يولي أولوية عليا لبدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها بفعالية لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وإبرام معاهدة لوقف الإنتاج هو الخطوة المنطقية التالية على جدول أعمال تحديد الأسلحة المتعددة الأطراف، كما أنه خطة ضروري إذا أردنا أن نحرز تقدما بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية. وطالما هناك مأزق في مؤتمر نزع السلاح، نرحب بالعملية الموازية لتحديد وتقييم الجوانب الخاصة والتقنية لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

ونحن بحاجة إلى معالجة شاملة لكل ميدان المواد الانشطارية التي يمكن استخدامها في الأسلحة. وينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبرم وتنفذ اتفاقات لوضع المواد الانشطارية التي تحدد بأنها غير مطلوبة بعد الآن للأغراض العسكرية تحت إشراف نظام التحقق الذي تنفذه الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وندعو إلى تطبيق مبدأ التخلص من هذه المواد على نحو لا رجعة فيه بغية ضمان أن تظل المخزونات الزائدة من المواد الانشطارية خارج الدورة

النووية العسكرية. وتحقيقا لهذه الغاية، تقتضي الضرورة تنفيذ عملية الرصد التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي الوقت الذي يستهل مؤتمر نزع السلاح إجراء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ينبغي له أن يتصدى أيضا بطريقة موضوعية لقضايا أخرى مدرجة في جدول أعماله من قبيل ضمانات الأمن السلبية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ونزع السلاح النووي.

إن مبادرة ”١٠ زائدا ١٠ في غضون ١٠“ التي أقرتها مجموعة الثمانية في كندا في هذا الصيف لتكثيف وتحسين تنسيق الجهود الدولية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل وموادها، مبادرة هامة نؤيدها تأييدا كاملا. ومنذ منتصف التسعينات، تعاونت النرويج وروسيا عن كثب بشأن قضايا السلامة النووية والنفايات النووية، وتعاونتا مؤخرا أيضا بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية. ونما هذا التعاون من الشواغل البيئية، ولكن هناك بوضوح ارتباط بين القضايا البيئية من قبيل التخلُّص الآمن من النفايات النووية، وعدم انتشار الأسلحة النووية، ومنع الإرهاب.

وتعتقد النرويج أنه لا بد للمجتمع الدولي أن يولي أولوية لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، لا سيما في ضوء إمكانية استخدام الإرهابيين لهذه الأسلحة.

وعندما يستأنف المؤتمر الاستعراضي أعماله، ينبغي لنا أن نستخدمه لنعيد التأكيد على التزامنا بمنع إنتاج وانتشار واستخدام الأسلحة البيولوجية. ونحث جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية على إبداء مرونة كافية بحيث يمكن التوصُّل إلى قرار بتوافق الآراء عندما يستأنف المؤتمر الاستعراض الخامس أعماله. وفي هذا الإطار، ينبغي لنا أن نستكشف المزيد من التدابير الوطنية والمتعددة الأطراف التي تكفل الامتثال للاتفاقية.

ولا تزال النرويج تشعر بقلق إزاء انتشار منظومات القذائف التسيارية القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل. ولا بد لنا من أن نكبح هذا الاتجاه ونغيِّر مساره كجزء هام من خطتنا المشتركة لمكافحة الإرهاب الذي تقوم به الدول والأطراف الفاعلة من غير الدول على حد سواء. وإننا بحاجة إلى وضع استراتيجية واسعة وشاملة تتضمن وسائل سياسية واقتصادية ودبلوماسية. ونرى أن العمل على وضع مدونة قواعد سلوك دولية في هذا الخصوص يمثل خطوة أولى وأساسا لازما لتعزيز الجهود الدولية في هذا الميدان. ونشجع جميع البلدان على الانضمام إلى هذه المبادرة الهامة.

ويمثل برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة نقطة انطلاق طيبة لتكثيف جهودنا الرامية إلى التعاون مع ما وصفه الأمين العام بأسلحة الدمار الشامل البطيء. وينبغي أن يكون التشديد الآن على التنفيذ الكامل لذلك البرنامج على الصُعُد الوطنية والإقليمية والعالمية. ويسرنا أن نرى زخما مشجعا آخذا في التبلور الآن في جميع القارات. وتشدد النرويج على أهمية تعقُّب تلك الأسلحة ووسطائها، وإدارة مخزوناتها وتدمير فوائضها، ونزع السلاح وعلاقته بالتنمية، ونزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، وأخيرا وليس آخرا مساعدة البلدان المتضررة.

وأود أن أكرر التأكيد على اقتناعنا الراسخ بأننا نحتاج إلى تعبئة واسعة النطاق للحكومات، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، وأسرة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية في أنشطة المتابعة. وتقف حكومة النرويج على أُهبة الاستعداد للإسهام ماليا وسياسيا في التنفيذ الناجح لبرنامج العمل المشار إليه. ونقوم حاليا إلى جانب عدد من الحكومات، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية بالعمل في ما يقرب من ٢٠ مشروعا مختلفا للأسلحة الصغيرة.

ومن الدلائل المشجعة لنا تنامي عدد التوقيعات والتصديقات على اتفاقية حظر الألغام، والانخفاض الواضح في استخدام الألغام المضادة للأفراد، والهبوط الحاد في إنتاج هذه الألغام، والوقف شبه الكامل للتجارة في الألغام المضادة للأفراد ولنقلها، وتوفُّر مصادر تمويلية لا يستهان بها، والانخفاض الكبير في عدد الضحايا الجدد للألغام. ويبيِّن هذا بوضوح أن اتفاقية حظر الألغام قد أصبحت الآن معيارا دوليا، وأن التعددية يمكنها أن تنجح. فتوجد الآن شراكة قوية بين جميع الدول الأطراف عبر كل مناطق العالم. وهناك شراكة قوية بين الحكومات، والحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية. ومع ذلك، لا مجال للامبالاة. فلا يزال هناك العديد من الضحايا، كما أنه ما زالت هناك مناطق شاسعة من الأراضي التي تحتاج إلى تحديد وتطهير. وبالتالي، نحن بحاجة إلى استمرار الالتزام السياسي والمالي من أجل تحقيق الأهداف الإنسانية التي حددناها بأنفسنا. ولا يزال التزام النرويج بالإجراءات المتعلقة بالألغام قويا كما كان دائما.

وترحِّب النرويج بالنتيجة الناجحة للمؤتمر الاستعراض الثاني لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة. ومما يشجعنا بشكل كبير القرار الخاص بتوسيع نطاق الاتفاقية ليشمل الصراعات الداخلية. وقد سرَّنا أيضا أن نرى أنه قد تحقق توافق في الآراء حول إنشاء فريق من الخبراء للنظر في وضع ولاية من أجل التفاوض على إبرام بروتوكول للاتفاقية المتعلقة بالمخلَّفات الحربية المتفجرة. ونأمل أن يكون بالإمكان التوصل إلى اتفاق قبل نهاية هذا العام بشأن ولاية للتفاوض حول هذا الصك القانوني الملزم. وتدعم النرويج أيضا الجهود المبذولة في إطار هذه الاتفاقية من أجل التصدي بشكل أفضل للتحديات الإنسانية التي تشكلها الألغام المضادة للمركبات.

واسمحوا لي أن أقول أيضا إن النرويج ترحب بالجهود المبذولة من أجل النهوض بالتثقيف فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار. ويشدد تقرير الأمين العام في هذا الخصوص على ضرورة بذل المزيد من الجهود في هذا المجال وعلى أننا بحاجة إلى الوصول إلى كل فئات المجتمع.

وختاما، أقول إن التعاون الفعال على الصعيد المتعدد الأطراف يكتسي الآن أهمية أكثر من أي وقت مضى. ومن الأمور البالغة الأهمية في هذا الصدد تشكيل ائتلاف متين لتعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح. وأملنا أن تتمكن هذه الدورة للجنة الأولى من تعبئة الإرادة السياسية للحكومات من أجل مواصلة المبادرات المتعددة الأطراف، ومضاعفة الجهود الرامية إلى إيجاد حلول والتحرك في المجالات التي لا تزال تواجه طريقا مسدودا.

السيد يبيز لاسو (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): يسرني أن أهنئ الرئيس وسائر أعضاء المكتب على انتخابهم الذي يستحقونه عن جدارة. إن خصالكم الشخصية، سيدي الرئيس، وكذلك قدراتكم المهنية الكبيرة ستضمن لنا التوصل إلى نتيجة ناجحة لعملنا. وأود كذلك أن أشكر وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح على بيانه الاستهلالي الزاخر بالأفكار وعلى التقارير التي قدمها إلى هذه الدورة للجنة الأولى.

إن إكوادور تؤيد تمام التأييد البيان الذي أدلى به ممثل كوستاريكا باسم مجموعة ريو.

لقد أدَّت الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ أيلول/سبتمبر، التي أدانتها بلادي وقت حدوثها، إلى إجراء دراسة واسعة النطاق للتهديدات التي يتعرَّض لها السلم والأمن الدوليان مع بداية القرن الحادي والعشرين. وتختلف التهديدات الحالية من حيث طبيعتها. فهي تشمل الصراعات المستمرة منذ وقت طويل والتي

لا يبدو في الأفق أي حل منصف ودائم لها، والفقر المدقع، والإرهاب، والاتجار بالمخدرات، والجريمة عبر الوطنية – وهي تهديدات لا بد من التصدي لها باستخدام كل الأسلحة التي يتيحها القانون والتعاون الدوليان – ونجد كذلك أن تحقيق المزيد من التنمية والرفاه للشعوب، والديمقراطية، والقيم الإنسانية النبيلة هي أمور يجب أن تجد لها معنى حقيقيا لدى الغالبية العظمى من البشر الذين يعيشون في حالة فقر. كما أن العدالة الاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان، وتحسين فرص الحصول على العمل المنتج في بلدان العالم النامي هي أمور تقدم إسهاما حاسما للاستتباب الحقيقي للأمن والاستقرار الدوليين وكذلك لاستقرار وتعزيز الديمقراطية وحرياتها الأساسية.

وتتسم البيئة الدولية بمناخ من المجابهة وعدم اليقين. ومما يشكل تهديدا للسلام الدولي وينشئ عقبات كبرى تعترض الطريق المؤدي إلى نزع السلاح، وعدم الانتشار، واستتباب الأمن الدولي هو استمرار العنف في الشرق الأوسط، وعدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بالإضافة إلى استمرار الصراعات الأخرى بين الدول الحائزة للأسلحة النووية.

إن رفض معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، والمذاهب السياسية والعسكرية الجديدة التي تشمل القيام بعمل عسكري وقائي منفرد، لا يستبعد المبادأة باستخدام الأسلحة النووية ضد أعداء محتملين تم تحديدهم بوصفهم دولا مارقة – أمران يشكلان قلقا له ما يبرره لدى البلدان التي اختارت سيادة القانون ونزع السلاح وتعزيز تدابير بناء الثقة في علاقاتها الدولية. كما أن عدم التقيُّد بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من جانب الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تملك قدرة نووية أمر يزيد من حدة الشعور بعدم الثقة وانعدام الأمن في تلك المنطقة المتصارعة.

وكانعكاس لتلك الحالة، ونتيجة لعدم وجود أي إرادة سياسية حقيقية لإحراز تقدم فيما يتعلق بتلك القضايا الحساسة، لم تعقد هيئة نزع السلاح دورتها الموضوعية هذا العام. كما أن مؤتمر نزع السلاح لم ينجح في الاتفاق على برنامج للعمل خلال دوراته الأخيرة على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها رؤساء المؤتمر بما في ذلك خلال رئاسة إكوادور.

وفي مثل هذا المناخ الدولي المعقد، تؤكد إكوادور مجددا تقيدها الكامل بمقاصد ومبادئ ميثاق سان فرانسيسكو. ونؤكد من جديد أيضا ثقتنا بتعددية متجددة تكون أكثر فعالية وديناميةوتجعل من الممكن التعامل الجاد مع البنود ذات الأولوية في جدول الأعمال الدولي، وندعم هذه التعددية. وينبغي أيضا أن تسهم تلك التعددية الجديدة على نحو حاسم في حل الصراعات، وإجراء حوار بنَّاء، والتعاون من أجل التنمية، وفي نهاية المطاف، إقامة السلام في جميع أنحاء العالم، وبناء نظام دولي أكثر عدلا وإنصافا يقوم على التضامن.

وقد أكدت إكوادور مرارا وتكرارا في هذا المحفل على ضرورة احترام وتعزيز الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن القضاء على الأسلحة وتخفيضها والحد منها. وفي كل مرة فعلت ذلك، كانت تؤكد مجددا أيضا التزامها بقضية نزع السلاح. ولذلك انضممنا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ إبرامها. وهذا أيضا هو سبب مشاركتنا الفاعلة في صياغة معاهدة تلاتيلولكو، التي أعلنت أمريكا اللاتينية منطقة خالية من الأسلحة النووية. وبالمثل، أودعت إكوادور لدى الأمانة العامة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي صك التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويؤيد بلدي أيضا عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وينادي بتعزيز قدرتها المؤسسة بوصفها محفلا مستقلا متعدد

الأطراف من أجل ضمان المراقبة الكافية للأسلحة الكيميائية ورصدها.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يرتبط ارتباطا مباشرا بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية التي تنجم عن الصراعات الأهلية الداخلية، والصراعات الدولية، وأنشطة الجريمة المنظمة، وتحديدا المرتبطة منها بالإرهاب والاتجار بالمخدرات. وتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر بشأن هذه القضية المهمة سيكون بلا شك خطوة إيجابية في عملية تعزيز السلام والأمن الدوليين.

وبلدي ملتزم تماما بمبادئ اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ولذلك فقد شاركنا بفعالية في الاجتماع الرابع للدول الأطراف في الاتفاقية الذي عقد مؤخرا في جنيف.

ومن قبيل الإعراب عن توجهنا السلمي والتأكيد مجددا على التزام إكوادور الراسخ باحترام أعراف ومبادئ القانون الإنساني الدولي، تجدر الإشارة إلى أن إكوادور قد انضمت إلى اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وإلى البروتوكولين الملحقين بها وصدقت عليها، وكذلك اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة، وهما صكان هامان دوليان يدعمان الجهود الدولية لتحقيق نزع السلاح وتعزيز السلام.

وترى إكوادور أن تدابير بناء الثقة وتعزيز السلام في الأمريكتين أساسية لبناء علاقات صداقة وتعاون بين الشعوب بوصفها جزءا من نظام تقوية تبادل المعلومات ونشرها فيما يتعلق بالآليات الموضوعة في كل بلد من أجل الترويج لنزع السلاح وتحديد الأسلحة.

ويفي بلدي، من جانبه، وفاء تاما بالمتطلبات السنوية المتعلقة بتنفيذ سجل الأسلحة التقليدية، ويقدم تقريره الموحد بشأن الإنفاق العسكري. وفي الواقع، يجدر التشديد الآن على أنه منذ التوصل إلى اتفاق سلام مع بيرو، انخفض الإنفاق العسكري بفضل برنامج تقليل هذه التكاليف. فذلك البرنامج يدعم التزام بلدي بإعادة تخصيص موارد من الإنفاق العسكري وتوظيفها في تنمية شعبه بنجاح. وترى إكوادور بالمثل أنه، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، يجب أن يتخذ مجلس الأمن قرارات لاستكمال الأحكام الحالية الإقليمية والوطنية القليلة وغير الفعالة إلى حد كبير بتدابير شاملة لنزع السلاح التقليدي وبمبادرات على الصعيد الدولي.

ومما يثلج صدورنا أن نحيط علما باعتماد إعلان إنشاء منطقة سلام في أمريكا الجنوبية أثناء الاجتماع الثاني لرؤساء أمريكا الجنوبية الذي عقد في غواياكويل في تموز/يوليه الماضي. ويأتي ذلك الحدث التاريخي تعبيرا عن أفضل الممارسات للتفاهم المتبادل والتعايش السلمي بين شعوب المنطقة. وتستند هذه المنطقة، ضمن أمور أخرى، إلى مبدأ جوهري يتمثل في تعزيز الثقة والتعاون والمشاورات الجارية في مجالي الأمن والدفاع، والعمل المنسق في المحافل الدولية، والشفافية، ووضع حدود تدريجية على الحصول على الأسلحة، تماشيا مع اتفاقية البلدان الأمريكية في ذلك الصدد وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

إن اعتماد التزام ليما في تموز/يوليه الماضي – وهو ميثاق الأنديز من أجل السلام والأمن – له أيضا أهمية خاصة. فتلك الوثيقة تحدد المبادئ والالتزامات لوضع سياسة أمنية مشتركة للمنطقة دون الإقليمية ولإنشاء منطقة سلام.

وهي تتضمن أيضا المبادئ والالتزامات من أجل اتخاذ الخطوات الإقليمية لمكافحة الإرهاب، وضبط تكاليف الدفاع الخارجية، والحد من الأسلحة التقليدية وزيادة الشفافية. علاوة على ذلك، يتضمن التزام ليما أيضا أحكاما من أجل تعزيز إعلان أمريكا اللاتينية بوصفها منطقة خالية من القذائف جو - جو، وأيضا القذائف الاستراتيجية المتوسطة المدى والطويلة المدى.

ومما يثلج الصدر أيضا أن نعلم أن كوبا قررت أن تصبح دولة عضوا في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وأن تصدق على معاهدة تلاتيلولكو بشأن حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وفي الختام، أود أن أكرر التزام إكوادور بقضية السلام ونزع السلاح الكامل والتام وتعزيز الأمن الدولي من خلال احترام وتعزيز المبادئ الرئيسية لحقوق الشعوب. وأؤكد للجنة أن وفد إكوادور سيشارك بصورة بناءة في الوصول بعمل اللجنة إلى نهاية ناجحة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.